جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

أساليب مواجهة مخاطر التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي
دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية
-وكالة خميس مليانة- 2018- 2019

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبتين:

*** خلود عبداللاوي**

*** نادية حميش**

اشراف الأستاذة:

***د. خليفة منية**

لجنة المناقشة

الأستاذ:مليانـي فتيحة	رئيسا
الاستاذة: د. خليفة منية	مشرفا
الاستاذ:د. محمد بزيرية	ممتحنا

السنة الجامعية : 2018- 2019

كلمة شكر

شكر وعرفان

نشكر الله عز وجل الذي وفقنا في إنجاز وإتمام هذا العمل

كما نتقدم بجزيل الامتنان إلى أستاذتنا الفاضلة

"خليفة مونية" التي كانت نعم المرشد والموجه لنا في هذا العمل بنصائحها المفيدة والقيمة، لكِ منا فائق التقدير والاحترام

نتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتنا أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على ما تكبدوه من عناء في قراءة أطروحتنا وإغنائها بملاحظاتهم القيمة

كما نشكر جميع الأساتذة وكل موظفي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية على توجيهاتهم ونصائحهم المقدمة لإتمام هذا العمل.

نشكر كل الأهل والأصدقاء الأوفياء الذين ساعدوا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل

الإهـــداء

إهـــداء

أهدي هذا العمل إلى من كان سببا في وجودي بعد الله عز وجل، إلى من زرع في نفسي ثقة لا تتدنى إلى ضعف ولن تعلو إلى غرور بإذن الله

إلى من نوّر دربي وطريقي، إلى من أرى العالم جميلا بعيونهما إلى من أدين لهما بعملي ودِيني وخلقي وكل ما أملك، إلى من لهما الفضل في ما وصلت إليه

إلى من أتمنى لهما طول العمر والعيش الهنيء لأنني أتمنى وجودهما دائما معي لخلق بصيص الأمل في حياتي، إلى من أتمنى من الله عز وجل التقدير على رد ولو جزء بسيط من تعبهما معي

إلى أحلى وأجمل والدين في نظري إلى من لا يفي كل الكلام في حقهما علي

*** أمي وأبي***

أهدي هذا العمل إلى من لهم المحبة الغالية في قلبي وأتمنى لهم كل النجاح

إخوتي: فاطمة الزهراء، خديجة وابنتها أريج، منال وأحمد

أهدي هذا العمل إلى خطيبي أيوب

إلى أعز صديقاتي وأتمنى لهن تحقيق أحلامهن: حليمة، نوال، نادية وسعدة

خلود

إهـــداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك

ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ... ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك يا الله جل جلالك

إلى من بلغ الرشالة وأدى الأمانة ونصح المة

إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى كل من كلله الله بالهبة والوقار، إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار

أرجو من الله أن يمدّ في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوما اهتدي بها

اليوم وغدا وإلى الأبد

إلى *** والدي العزيز***

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني

إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي

إلى أغلى الحبايب *** أمي الحبيبة***

إلى من حبهم يجري في عروقي ويهيج بذكراهم فؤادي

إلى إخوتي: حمزة، محمد، ياسمينة ورزيقة

إلى زوج أختي أسأل الله تعالى أن يحفظه من كل مكروه: "أحمد"

إلى براعم العائلة: مروة، صفاء، ضياء وإسلام

إلى من تقاسمت معها الجهد والعناء وثمرة النجاح في آخر المطاف: زميلتي خلود

كما اهدي عملي إلى الأخوات اللائي لم تلدهن أمي إلى ينابيع الصدق الصافي

إلى من معهم سعدت وبرفقتهم في دروب الحياة "صديقاتي المخلصات"

إلى من كانوا سندا لي ودعموني وكانوا بالنصح أصدق أناس

نادية

الملخص:

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات التي تستطيع النهوض باقتصاد البلد، والجزائر من البلد التي تعطي أهمية كبيرة لهذا القطاع فهي تسعى جاهدة للنهوض به، نظرا لإمكانياته المتنوعة وأهميته في تحقيق الاكتفاء الذاتي وكونه مورد للدخل الوطني.

لذا جاءت هذه الدراسة للتعرف على الآليات المعتمدة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتمويل هذا القطاع والتي تتمثل في مختلف القروض الموجهة للفلاحين من قروض استغلال وقروض استثمار إلى المخاطر التي تواجه البنوك من جهة والفلاحين من جهة أخرى، وقد ركزت دراستنا على خطر عدم التسديد الذي يعتبر أكبر هاجس تعاني منه البنوك.

واعتمدنا على ذكر مختلف الأساليب التي تعتمدها البنوك لمواجهة هذه المخاطر ومحاولة التقليل منها والتي تتفرع إلى أساليب وقائية وتكون قبل منح القروض وأساليب علاجية تستخدمها بعد تحقق الخطر.

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي – خطر عدم التسديد

Résumé:

Le secteur agricole est l'un des secteurs les plus importants pour la promotion de l'économie du pays, l'Algérie est l'un des pays qui luiaccordent une grande importance et s'efforce de le promouvoir en raison de la diversité de son potentiel et de son importance pour parvenir à l'autosuffisance et devenirune source de revenu national.

Par conséquent, cette étude a été utilisée pour identifier les mécanismes adoptés par la Banque agricole et développement rural pour financer ce secteur, à savoir les differentcredits accordés aux agriculteurs à partir de credits d'exploitation et les credits d'investissement aux risqué encourus par les banques d'un part et les agriculteursd'autre part. Notre etude a basée sur le risqué le plus important face aux banques, c'est le risque de non payment des credits.

Nous avonségalementévoqué les différentesmethodsadoptées par les banques pour faire face à ces risqué ettenter de les réduire, qui sontsubdivisées en méthodes de précaution et sontantérieures à l'octroi descredits et aux méthodes de traitementutilisées après la réalisation du risque.

les mots clés: Secteur agricole- Risque de non- paiement

فهـرس المحتويات

فهرس المحتويات

كلمةشكر

الإهداء

الملخص

فهرس المحتويات I

قائمة الجداول والأشكال IV

قائمةالملاحق VI

مقدمة .....أ- ج

الفصل الأول: آليات تمويل القطاع الفلاحي ومخاطره

تمهيد.....03

المبحث الأول: التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي.....04

المطلب الأول: أنواع القروض الفلاحية 04

المطلب الثاني: دراسة ملف الائتمان الفلاحي 05

المبحث الثاني: مخاطر تمويل القطاع الفلاحي وأساليب مواجهتها 09

المطلب الأول: مخاطر تمويل القطاع الفلاحي.....09

المطلب الثاني: أساليب مواجهة مخاطر التمويل الفلاحي 11

المبحث الثالث: الدراسات السابقة للموضوع 14

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة 14

المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.....16

خلاصة الفصل 18

الفصل الثاني: آليات مواجهة مخاطر التمويل الفلاحي ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة خميس مليانة

تمهيد.....20

المبحث الأول: التعريف بوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية خميس مليانة وكالة 281 21

المطلب الأول: عرض عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.....21

المطلب الثاني: نبذة عن وكالة خميس مليانة.....25

المطلب الثالث: البنية الهيكلية لوكالة خميس مليانة 26

المبحث الثاني: إجراءات القروض الفلاحية، مخاطرها وأساليب مواجهتها 29

المطلب الأول: آليات التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي 29

المطلب الثاني: مخاطر القروض الفلاحية 36

المطلب الثالث: أساليب مواجهة مخاطر القروض الفلاحية 38

خلاصة الفصل.....41

خاتمة.....43

قائمة المراجع والمصادر 46

الملاحق.....48

قـــائـــمة

الجداول والأشـكـال

قائمة الجداول والأشكال

أولا: الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	إحصائيات القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة 281.	35

ثانيا: الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	العناصر الخمسة لدراسة الملف الائتماني	07
02	التنظيم اللامركزي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	23
03	التنظيم المركزي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	24
04	مخطط التنظيم الداخلي للوكالة	28

قائمة الملاحق

الملحق	العنوان	الصفحة
01	مخطط التنظيم الداخلي للوكالة 281	47
02	قرض الرفيق	48
03	قرض التحدي	49
04	ملف طلب إعادة جدولة القرض	51

مقدمة

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم مرتكزات ودعائم الاقتصاد الوطني وقطاع إنتاجي رئيسي المكون للناتج المحلي، حيث عرف هذا القطاع في الجزائر انطلاقات كبرى منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين، بعد تحول البلاد من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد المفتوح، وكذلك بعد الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها الجزائر بعد انخفاض أسعار النفط عام 2014، فكان لابد للدولة من إيجاد البديل لتحسين الاقتصاد الوطني إلى جانب مساهمته في تغطية جزء كبير من الطلب المحلي على السلع الغذائية.

وبهذا الصدد قامت الدولة بوضع سياسات تمويلية مصرفية ذات تسهيلات عالية كان لها النصيب الأوفر في تحقيق نمو في مختلف النشاطات الفلاحية والإنتاج الزراعي بصفة خاصة، كما أولت اهتمامها بالتمويل المصرفي الموجه لهذا القطاع،فأنشأت بنوك تتكفلبالتمويل الفلاحي وكذلك أنواعا من القروض البنكية لدعم الفلاحين وتشجيعهم على زيادة الإنتاج الفلاحي، إلا أن التمويل المصرفي لهذا القطاع يتميز بدرجة عالية من المخاطر التي يتوجب على البنوك مواجهتها والتقليل منها بمجموعة من الأساليب والإجراءات التي تتّخذ قبل منح الائتمان وبعده.

الإشكالية المطروحة: وبناءً على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- **ما هي آليات مواجهة مخاطر التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة خميس مليانة؟**

الأسئلة الفرعية: انطلاقا من هذه الإشكالية يمكن طرحالأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أنواع التسهيلات المصرفية الفلاحية؟
- فيما تتمثل مراحل منح القروض المصرفية للقطاع الفلاحي؟
- ما هي المخاطر التي تتعرض لها القروض الموجهة للقطاع الفلاحي؟
- كيف يمكن الوقاية من مخاطر القروض الفلاحية من طرف البنوك، وما هي آليات مواجهتها؟

الفرضيات: وللإجابة على الأسئلة السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- ✓ تؤدي البنوك دورا كبيرا في منح القروض الفلاحية لتغطية الاحتياجات المالية للقطاع الفلاحي.
- ✓ يتبع البنك في سبيل منح الائتمان للقطاع الفلاحي إجراءات محددة تمكنه من تغطية احتياجاته والتنبؤ بالمخاطر المحتملة.
- ✓ تتميز القروض الفلاحية بمجموعة من المخاطر نابعة من طبيعة القطاع.
- ✓ يستعمل البنك لتغطية مخاطر القروض الفلاحية مجموعة من الإجراءات ولكنها تبقى غير كافية لمواجهتها الفعالة.

أهداف البحث:

1/ التعرف على آليات التمويل والتسهيلات المصرفية المقدمة للنهوض بالقطاع الفلاحي.

2/ التعرف على المخاطر التي تواجه القروض الفلاحية في البنوك الجزائرية.

3/ التعرّف على الأساليب المستخدمة من طرف البنوك لمواجهة مخاطر القروض الفلاحية ومدى كفاءتها في ذلك.

أهمية البحث:

أما الأهمية فتكمن فيما يلي:

* إبراز أهمية التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي من أجل تطويره وعصرنته.

* إلقاء الضوء على مخاطر التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي.

* التعرف علىالأساليب والإجراءات المصرفية الفعالة لمواجهة مخاطر هذا القطاع.

أسباب اختيار البحث:

– اهتمامنا الشخصي بدراسة مخاطر التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي.

– الاهتمام المتزايد بالقطاع الفلاحي خاصة في ظل انخفاض أسعار النفط في السوق.

– قناعتنا بضرورة زيادة البحث العلمي في مجال الأمن الغذائي في الجزائر.

منهجية البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيق أهداف الدراسة سنعتمد على المنهج الوصفي من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة ثم استخدمنا المنهج الاستقرائي لمعالجة الجانب التطبيقي وتحليل واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي.

حدود البحث:

الحدود الزمنية: تقتصر الدراسة على الفترة الزمنية الممتدة من فيفري 2019 إلى غاية ماي 2019.

الحدود المكانية: قمنا بإجراء دراسة تطبيقية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة خميس مليانة 281.

الحدود الموضوعية: يقتصر البحث على دراسة أساليب وآليات مواجهة مخاطر التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي.

صعوبات البحث:

من بين الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز هذا البحث هي قلة المراجع خاصة الكتب، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على المعلومات من طرف مقر التربص بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة خميس مليانة رغم محاولاتنا الكثيرة دون جدوى، وهذا لا يعني عدم حصولنا على البعض منها.

هيكل البحث:

لدراسة موضوع بحثنا قمنا بتقسيم هذا العمل إلى فصلين، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى مختلف الجوانب النظرية من آليات التمويل الفلاحي والمخاطر التي يتعرض لها، وكيفية مواجهة هذه المخاطر والتقليل منها، أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية الوكالة الجهوية –خميس مليانة– حاولنا من خلالها التعرّف على القروض التي تمنحها الوكالة والمخاطر التي قد تتعرض لها وأسس إدارة هذه المخاطر.

الـــفصل الأول

آليات تمويل القطاع الفلاحي ومخاطره

تمهيد

يعتبر القطاع الفلاحي الجزائري أهم بديل لتحقيق التنمية الاقتصادية وخاصة بعد انخفاض أسعار البترول عام 2014م، وفي هذا الصدد قامت الدولة بتقديم دعم كبير لهذا القطاع من خلال مؤسسات التمويل الفلاحي حيث لجأت البنوك إلى تقديم ائتمان خاص بالميدان الفلاحي والعديد من التسهيلات في ظل القيام بهذا القطاع، كما قامت بالبحث في إيجاد مختلف الأساليب والطرق لمواجهة المخاطر والعوائق التي تقلل من إنتاجية هذا القطاع.

وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل إلى آليات التمويل الفلاحي ومخاطره، وذلك بتقسيمه إلى ثلاث مباحث وهي:
المبحث الأول: التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي.

المبحث الثاني: مخاطر تمويل القطاع الفلاحي وأساليب مواجهتها.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة للموضوع.

المبحث الأول: التمويل المصرفي القطاع الفلاحي

تقوم البنوك بمنح الائتمان للقطاع الفلاحي تبعا للاحتياجات المالية للفلاحين، وذلك بعد القيام بدراسة ملفات طلب القروض دراسة جيدة وكافية للإحاطة بجميع المعلومات المتعلقة بالعميل، وهذا ما سوف نعرضه في هذا المبحث.

المطلب الأول: أنواع القروض الفلاحية

يتم تصنيف القروض الفلاحية إلى أصناف عديدة وذلك تبعا لطبيعة احتياجات القطاع الفلاحي،وذلك وفقا لما يلي:

الفرع الأول: تصنيف القروض حسب استعمالاتها

وتصنف إلى:[1]

1- القروض الإنتاجية: وهي قروض تستخدم لتمويل الأصول الدائرة في المشاريع الفلاحية (مثل شراء الأدوات والآلات والبذور واستصلاح الأراضي وزراعة الأشجار المثمرة واقتناء الحيوانات المنتجة، والإنفاق على مشروعات الري والصرف).

2- **القروض العقارية:** وهي قروض تستخدم بغرض شراء المزارع أو الأراضي الإضافية للمزارع وشراء المباني وعادة ماتكون هذه القروض طويلة الأجل.

3- القروض الموسمية: وهي قروض تمنح لمدة معيّنة لا تتجاوز الثلاثة أشهر بغرض تمويل بعض المحاصيل الزراعية ذات الطابع الموسمي.

الفرع الثاني: تصنيف القروض حسب أجالها:

يعتبر هذا التصنيف من أكثر التصنيفات شيوعا واستعمالا، وفيه تقسم القروض حسب الفترة الزمنية التي تفصل بين تاريخ صرف القرض أجل استحقاقه، وتقسم إلى ثلاثة أنواع وهي:[2]

1- القروض قصيرة الأجل: هي القروض التي تمنح للمزارعين لسد احتياجاتهم الفلاحيةالموسمية كالبذور والأسمدة والعلاجات والشتلات، ودفع أجور العمال والحرث والري، ومايلى ذلك من نفقات إنتاجية، إضافة إلى القروض للأغراض المعيشية الضرورية، في الغالب يتراوح أجلها في سنة واحدة وقابلة للتجديد عند الضرورة.

2- قروض متوسطة الأجل: تصرف هذه القروض عادة لتمكين الفلاح من الحصول على الآلات والمواشيوإجراء تحسينات على المزرعة كحفر أبار وزراعة الأشجار المثمرة، وتتراوح الآجال في الغالب من سنتين إلى 03 سنوات.

---

[1]- مجدولين دهينة، استراتجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017، ص8.

[2]- علي محمود فارس، أسس الإقراض والتمويل التعاوني، منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء، 2005، ص87.

3- قروض طويلة الأجل: تمنح هذه القروض لمدة تتراوح ما بين ثماني سنوات إلى عشرين سنة، وتصرف هذه القروض لتنفيذ مشاريع تقتضي طبيعة الاستثمار فيها مبالغ كبيرة، ومثال ذلك شراء أراضي وإقامة المنشآت والمباني والمعامل.

الفرع الرابع: تصنيف القروض الفلاحية حسب الضمان

تقسم القروض في هذا التصنيف وفقا لأنواع الضمانات التي يقدمها المقترض وذلك كما يلي:[1]

أ: قروض غير مضمونة:هيقروض قصيرة الأجل والتي تكون مدتها في الغالب من 03 أيام، أسبوع، أو شهر وبما أنها قروض ذات فترة قصيرة جدا يمكن منحها دون الاعتماد على ضمان لذلك مع أخذ البنك إجراءات احترازية للتحوط من المخاطر.

ب: قروض مضمونة بأصول منقولة: يختص هذا النوع بالقروض التي تكون مضمونة برهن الأصول المنقولة مثل: المحاصيل، الجرارات، والحيوانات، الذهب وغيرها.

ج: قروض مضمونة بأصول غير منقولة: تشمل القروض المضمونة بأصول ثابتة مثل الأراضي والعقارات.

المطلب الثاني: دراسة ملف الائتمان الفلاحي

هناك العديد من المراحل التي تربط العميل المقترض مع المصرف إذ أن عملية منح الائتمان تمر بعدة مراحل وهي:

أ: المرحلة الأولى:

تبدأ هذه المرحلة بتقديم العميل طلب الحصول على قرض والتي تكون في شكل ملف يحدده المصرف يجمع جميع الوثائق التي تساعد في اتخاذ القرار كنوع القرض وفترة سداده، نشاط العميل، نوع المؤسسة، الميزانيات الحقيقية والتقديرية، الوثائق القضائية والضريبية ... إلخ، وقد يلجأ المصرف إلى طلب مقابلة شخصية والقيام بزيارة ميدانية.[2]

ب: المرحلة الثانية:

تتمثل في تحليل البيانات الشخصية، التقنية، الفنية، القانونية، الضريبية، والمالية ...إلخ، وقد يلجأ المصرف إلى الاستفسار عن المقترض عن طريق الاستعلامالائتماني.

وللحكم على جدارة المقترض بالحصول على القرض، تعتمد البنوك على ما يسمى بنموذج العناصر الخمسة وهي:[3]

أولا: الشخصية:

---

[1]-إبراهيم عبد الرحمان/ محمد شراش، إدارة الروض الزراعية، منشورات الإتحاد الإقليمي للائتمان الزراعي في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، عمان،1983 ص 42.

[2]- لبصر صورية، تسيير مخاطرة عدم سداد القروض في البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وإدارة المخاطر،بوسعادة، 2014، 2015، ص27،28.

[3]- حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف – إستراتجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، الطبعة الأولى مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 217- 220.

هي متغير نوعي وسلوكي وعليه يتعين تحديد مدى نزاهة، أمانة، شفافية ومصداقية العميل وهذا الأمر يكتنفه مجموعة من الصعوبات خاصة إذا كان العميل جديد. ولكن يستطيع المصرف أن يحكم على شخصية العميل بتعهداته والتزاماته اتجاه الغير ويستخدم المصرف طريقة الاستعلام المصرفي والتي تعني جلب جميع المعلومات المرتبطة بجانب تسديد التزامات، وتعهدات لمعرفة المحيط العائلي والعملي، المستوى المعيشي، الموارد والمشاكل المالية، والمستوى الاجتماعي وكافة المعاملات مع الغير (البنوك الأخرى، مصلحة المياه، الهاتف الكهرباء، الغاز، الضرائب، الموردون ... إلخ).

وعادة ماينظر إلى الشخصية ضمن ثلاثة أبعاد وهي:

1 / الشخصية القانونية: أي مدى أهلية المقترض لإبرام العقد وبالتالي الوفاء بالالتزامات.

2 / الشخصية السلوكية الاجتماعية: مدى التزامه مع كل أطرف المجتمع وطبقاته.

3 / الشخصية المهنية التنافسية: أي مقدرة العميل القيام بعمله أو بوظيفته واحترامه لكل واجباته في العمل.

ثانيا: القدرة على التسديد:

تمثل قدرة العميل على توليد أو تحقيق تدفقات نقدية داخلية تمكن العميل من تسديد التزاماته المترتبة عليه المتمثلة في الفوائد والأقساط ومختلف العمولات، وهناك أربعة اتجاهات وهي:

- ربط القدرة الشخصية: مايعني مقدرة العميل ترتبط ارتباطا وثيقا بسلوك العميل ونزاهته وأمانته، فيمكن أن يتحصل على مبالغ للتسديد ولكنه يرفض القيام بذلك، ولكن القدرة مرتبطة بالجانب المالي وأحيانا له الرغبة في التسديد لكن لا يستطيع نظرا لعدم توفر العنصر المالي.
- تفسير القدرة بمنظور الأهلية: أي ربط القدرة من الجانب القانوني نظرا لكون القرض أحد أشكال العقود التي تنشأ التزامات.
- يتصرف مفهوم القدرة إلى قدرة العميل على مباشرة أعماله وإدارتها بطريقة سلمية من خلال معرفة خبرة العميل في ممارسة النشاط موضع التمويل وتطبيق أسس وقواعد ومبادئ الإدارة العلمية.
- ربط القدرة بالأمور المالية للمقترض: أي قدرة العميل على تحقيق دخل مستقبلي كافي يغطي كافة مستحقات المصرف.

ثالثا: رأس المال:

يقصد به ملائمة العميل وقدرة الحقوق الملكية (رأس المال الاجتماعي+ الأرباح غير الموزعة+ الاحتياطات) على تغطية القرض الممنوح في حالة عدم القدرة على تحقيق دخل كافي لتسديد التزاماته.
يضم رأس المال جميع الأصول المنقولة وغير المنقولة التي يمتلكها المقترض مطروحا منها المطلوبات التي بذمته.

رابعا: الضمان:

تعني كل مايقدمه العميل من أصول منقولة وغير منقولة للمصرف مقابل الحصول على القرض.

- حيث يشترط مجموعة من الشروط التالية:
- قابلية التصفية: يباع بسرعة والاحتفاظ به لا يتطلب تكاليف كبيرة.
- استمرار القيمة: عدم تقلب قيمة الضمان نسبيا في المدى القصير والمتوسط.
- إمكانية نقل ملكية الضمان من العميل إلى المصرف .
- كفاية الضمان: أي تغطية الضمان قيمة القرض والفوائد والعمولات المرتبطة به.

خامسا: المناخ العام (الظروف العامة): يقصد الإطار التشريعي والمالي والنقدي والسياسي والثقافي والاجتماعي المؤثر على نشاط الفرد.

الشكل (1): العناصر الخمسة لدراسة الملف الائتماني

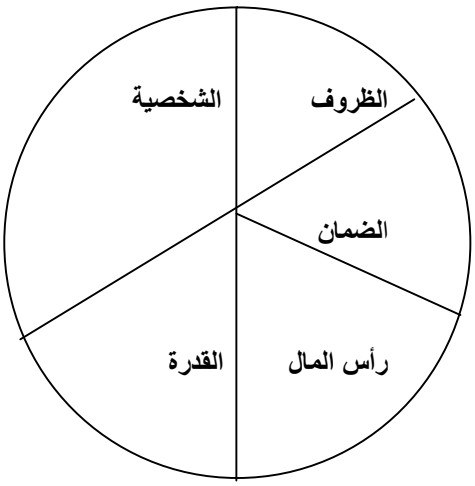

المصدر: رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء للنشر والتوزيع طبعة الأولى، 2008، ص135.

ج: المرحلة الثالثة:

التفاوض مع العميل بعد قبول المصرف منح القرض حيث يقوم بالتفاوض على شروط العقد من بينها مبلغ القرض، طريقة سداده كيفية صرفه، الفائدة المطبقة، فوائد التأخير، الضمانات المقدمة ... إلخ، بعد ذلك يتم توقيع اتفاقية القرض.[1]

د: المرحلة الرابعة:

في هذه المرحلة تتم متابعة صرف القرض طبقالحاجات العميل المالية والتأكد من حقيقة الحاجة ووجهة الأموال الممنوحة، بالإضافة إلى الرقابة على المشروع والتأكد من مدى تحقيق الأهداف المرجوة، كما أنّ الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المشروع وعدم حدوث أي مشاكل قد تؤثر على ربحيته، كما تهتم إدارة تحصيل القرض بمتابعة عملية السداد وفقا للمواعيد المتفق عليها.[2]

المبحث الثاني: مخاطر تمويل القطاع الفلاحي وأساليب مواجهتها

[1]– لبصر صورية، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[2] – محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، دار الفكر، ط 1،عمان، الأردن، 2013، ص 50.

يتعرض القطاع الزراعي للعديد من المخاطر المختلفة التي تضر بالاقتصاد ككل، ولمواجهة هذه المخاطر هناك العديد من الأساليب التي سنتطرق إليها في هذا المبحث.

المطلب الأول: مخاطر تمويل القطاع الفلاحي

تصنف المخاطر التي يتعرض لها القطاع الفلاحي إلى مخاطر نظامية ومالية، وأخرى متعلقة بإدارة الأصول والخصوم في البنك وهو ما سوف نوضحه فيمايلي:

الفرع الأول: المخاطر النظامية

تتعلق بما يلي:[1]

1- الأسواق والأسعار: تعد الأسواق والأسعار من المخاطر المصاحبة للفلاحة، فالعديد من الأسواق الزراعية هي أسواق منافسة غير كاملة إذ تفتقر إلى البنية الأساسية الخاصة بالمعلومات والاتصالات، كما أنّ الأسعار التي تباع بها المحاصيل غير معروفة وقت زراعتها، وهي تتنوع حسب الإنتاج المحلي والعالمي.

يواجه المزارعون أيضا مخاطر مرتبطة بتكاليف المدخلات الناتجة عن التغيرات في تكاليف الوقود أو الأسمدة والأعلاف للمربين والمواشي.

2- الإنتاج: قد تتعرّض المزارع لمخاطر مناخية سيئة فتكون المنتجات الزراعية ضحية لظروف مناخية غير ملائمة كنقص تساقط الأمطار ودرجة حرارة غير مناسبة أو كوارث طبيعية كالعواصف، الجفاف والفيضانات ... الخ، أو مشاكل صحية كالتي توجه مربي الحيوانات الأوبئة، الحمى القلاعية، جنون البقر، فتباين المردود يعتبر أمرا ملازما للنشاط الزراعي ويؤثر الخطر في هذه العوامل على مستويين هما المردود والنوعية.

3- المخاطر المؤسساتية والتنظيمية:

تنتج هذه المخاطر من مختلف السياسات والقوانين التي تخضع للقطاع الزراعي ككل، ويترجم في شكل قيود إنتاجية صحية أو بيئية، والتي لا يمكن للمزارعين توقع حدوثها مسبقا، فالتعديلات المتعددة للسياسات وتطور المعايير البيئية والصحية في السنوات الأخيرة أدّى إلى تغيرات كبيرة في مستويات وأحجام المداخيل الزراعية، فمثلا فرض معايير بيئية جديدة تقلص من عدد التقنيات الإنتاجية المستعملة، وبفرض غرامات مالية كبيرة تؤثر مباشرة على دخل المزارع، هذا كله ساهم في بروز عدة مخاطر قد يكون المزارع ضحية لها أو مسؤولا عنها.

الفرع الثاني: المخاطر المالية

[1]- مجدولين جهينة، إستراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، مرجع سابق، ص 42-44.

تضم المخاطر المصرفية التي تتعرض لها البنوك عامة والزراعية خاصة وهيكالآتي:[1]

1- عدم تماثل المعلومات والخطر الأخلاقي

من بين المخاطر التي تسعى البنوك الزراعية لمواجهتها ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين المقرض والمقترض، حيث يقدم المقترض على منح معلومات ناقصة عن مزرعته أو غير كافية للجهة المقرضة، مما ر يمكنها من تحديد جدوى ربحية الاستثمار فيها.

إضافة إلى ظاهرة عدم تماثل المعلومات يظهر الخطر الأخلاقي عند انتهاج المقترض لسلوك ضار بالجهة المقرضة بعد عقد الاتفاق والحصول على الموال في عدة صور من بينها الاختلاس وتلاعب المقترض في تنفيذ البرامج لتحقيق الأهداف التي يطمح البنك لتحقيقها بعد استخدام الأموال في محلها أو العمد إلى التماطل في تسديد الأموال.

2- خطر الضمانات:

قد لا يتمكن البنك من الاستحواذ على الضمانات في حالة عدم التسديد لأن البنوك تتردد في كثير من الأحيان اللجوء إلى حجز الضمانات بسبب الإجراءات القضائية الطويلة، وكذا خوفا على سمعتها لدى المقترضين والمودعين.

3- عدم القدرة على السداد:

هنا يجب تحديد أهلية المقترض للحصول على القرض من خلال دراسة ملف القرض دراسة كافية، وأيضا التأكد من دخل المزارع لعدد من السنوات السابقة، لكن الشائع عموما أن هذا النوع يحدث لأن البنوك لا تقوم بموازنة التدفق النقدي الذي يتحدد من خلاله حجم القرض وموعد صرفه وجدولة تسديده في شكل دراسات فردية وقد يكون سبب هذا الخطر عدم إعطاء الأهمية اللازمة للدراسات المتعلقة بالمقترض والوضع المعيشي له ومداخيله من خارج المزرعة ... الخ.

4- المخاطر المتعلقة بتنويع الاستثمار

يشكل عدم تنويع الاستثمار للبنوك الزراعية في حالات عديدة خطرا عليها في حالة حدوث خسائر تتأثر من عمليات الاقتراض.

[1]- طاهري فاطمة الزهراء، تسيير المخاطر الزراعية، حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010/ 2001، ص 59.

فلا تستطيع أن تغطيها من أرباح القطاع الزراعي فقط، كما أنّ الإقراض للمزارعين الذين لديهم زراعات متعددة ليس القروض الموجهة لمزارعين يمارسون نوعا محددا من العمل الزراعي فلا تكون لديهم فرص التسديد تكون مخاطر إقراضهم عالية.

الفرع الثالث: مخاطر متعلقة بإدارة الخصوم والأصول

إنّ أي مؤسسة مالية تختص في تمويل القطاع الفلاحي تتعرّض لمخاطر تتعلق بالسياسة الائتمانية للبنك نذكرها فيما يلي:[1]

1- مخاطر السيولة: تتمثل هذه المخاطر في عدم قدرة المصرف على سداد التزاماته المالية تجاه الغير (مقرضين ومقترضين) عند آجال استحقاقها في المدى المتوسط والبعيد.

2- مخاطر التغير في أسعار الفائدة: تنشأ نتيجة لتقلبات أسعار الفائدة، فمثلا لو تعاقد بنك مع احد العملاء على أساس معرفة فائدة معين وحدث ارتفاع في أسعار الفوائد السائدة في السوق فإن البنك يكون قد دخل في استثمار ذو دخل منخفض، وهو بطبيعة الحال يقل عن العائد السائد في السوق.

3- مخاطر التغير في أسعار الصرف: هي المخاطر التي يمكن ان تنشأ نتيجة التقلبات والتغيرات العكسية المحتملة في أسعار الصرف، فإذا كان البنك يحتفظ بموجودات من عملة معينة، أكثر من المطلوبات من نفس العملة فإن الخطر يكمن في انخفاض سعر الصرف والعكس صحيح.

4- مخاطر مرتبطة بتدخل الدولة:وذلك عن طريق سياسات إقراض غير ملائمة ربما يكون مصدرها راجع لسياسات الدولة لتدعيم القطاع الفلاحي أو بعض فروعه بإجراءات تفضيلية لا تتماشى وسياسات البنك الائتمانية مما يؤثر على ربحية البنك أو ارتفاع المخاطر فيها، كما يمكن أن تقوم هذه الأخيرة بمنح إعفاءات أو إلغاء ديون لقروض فلاحية (مسح الديون) أي لا تكون ضماناتها ذات قيمة فعلية بالنسبة للبنك.

المطلب الثاني: أساليب مواجهة مخاطر التمويل الفلاحي

تتمثل أساليب مواجهة مخاطر التمويل الفلاحي فيما يلي:

الفرع الأول: الضمانات

تختلف الضمانات التي يقدمها الفلاحون للبنك باختلاف مبلغ القرض، والغرض منه وأجله، فالضمان المقدم

[1]- مجدولين جهينة، إستراتيجيات القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنطقة العالمية للتجارة، مرجع سبق ذكره، ص 40-47.

في حالة الائتمان القصير يمكن أن يكون في شكل ضمانات شخصية والتي تتمثل فيما يلي:[1]

* **الكفالة:** هي التزام مالي اختياري من طرف شخص طبيعي أو معنوي تجاه الدائن للوفاء بالتزامات المدين الأصلي إذا عجز هذا الأخير عن الوفاء بها في آجال الاستحقاق، وتكون إما بكفالة المبلغ كليا أو جزئيا.

* **خطاب الضمان:** هو عبارة عن التزام بالوفاء بقيمة الأوراق التجارية في حالة امتناع المدين الأصلي عن السداد في آجال الاستحقاق.

أما في حالة الائتمان المتوسط والطويل الأجل تطالب البنوك بضمانات أقوى وزيادة في الأمان، وذلك برهن الأصول الثابتة والمنقولة وهي:[2]

* **الرهن الحيازي:** هو عملية يتم من خلالها وضع الأصول المنقولة تحت تصرف البنك خلال مدة الرهن يكون بموجبها الأصل في ملكية العميل لا يمنع من استغلاله، لكن يمنع من بيعه وتأجيره كالآلات والمعدات.

* **الرهن العقاري:** هو عملية يتم من خلالها وضع الأصول غير المنقولة تحت تصرف البنك خلال مدة الرهن كالأراضي والمباني والسكنات الريفية.

الفرع الثاني: التأمين

يعتبر التأمين الزراعي وسيلة تهدف إلى التقليل من الخسائر التي يتعرض لها المزارعين والتي بدورها تؤدي إلى تعرض القروض التي تمنحها البنوك للمخاطر، وذلك بتأمين المحاصيل الزراعية والمواشي والغابات وحتى البيوت البلاستيكية لدى شركات التأمين المتخصصة في ذلك، كما أنه يحظى باهتمام واسع في مختلف بلدان العالم خاصة المتقدمة منها، ويأتي هذا الاهتمام كون أنّ الزراعة نشاط يعني أهم احتياجات الإنسان والمتعلقة بالأمن الغذائي، حيث أنه في حالة تبني برنامج تأمين زراعي مناسب من قِبل المزارعين ومقبول لدى البنوك وهذا يؤدي إلى الكثير من النتائج الإيجابية لكلا الطرفين من بينها:[3]

- تعزيز استدامة مؤسسات الإقراض الزراعي عبر تقوية المقدرة التسديدية للمقترضين المؤمن على مزروعاتهم.
- إعطاء ثقة أكبر للمزارعين بتبني أساليب تكنولوجية حديثة تساعد على زيادة وتحسين الإنتاج.

---

[1]– بن سمينة دلال، سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، الملتقى الدولي في العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006، ص 04.

[2] – بن نادة نصر الدين، دور التمويل البنكي في تنمية القطاع الفلاحي في المناطق الصحراوية، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر علوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، 2016– 2017، ص 07.

[3] – عامر أسامة، دور التأمين في دعم التنمية الزراعية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2002– 2013، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، يومي 23– 24 نوفمبر 2014، ص 09– 10.

- تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي وجذب أكبر عدد من المستثمرين لهذا القطاع.

الفرع الثالث: أساليب أخري

3- الرقابة على القروض الفلاحية

تعتبر الرقابة أحد الأساليب التي تستعملها البنوك للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها الفلاحة، وتبدأ بعد صرف القرض مباشرة في حسابات الفلاح، حيث يقوم البنك بإرسال الموظفين المختصين بمجال الرقابة إلى مكان عمل الفلاح والتأكد من أن مبلغ القرض يصرف في الأنشطة التي حددت في ملف الائتمان والتأكد من مدى توافق الإجراءات التي يتم تنفيذها مع تلك التي تم التخطيط لها، وإيصال الفلاح إلى تحقيق الأهداف المرجوة وتعظيم الأرباح، كما يجب على البنك أن يقوم بإعادة تقييم الضمانات وطلب ضمانات جديدة إن تطلّب الأمر، ومراجعة كل الأمور المتعلقة بالقروض الفلاحية.[1]

4- جودة الخدمات المصرفية الفلاحية:

يعتبر منح الائتمان الفلاحي من الخدمات المصرفية التي أولت الدولة بها اهتماما كبيرا للنهوض بالقطاع الفلاحي، وأن تتميّز هذه الخدمة بالجودة يساهم كثيرا في التقليل من المخاطر وذلك بدراسة ملف القرض دراسة جيدة وكافية ومعرفة جميع الظروف المحيطة بالفلاح المراد تمويله والتنبؤ بها بطرق علمية وإحصائية فعّالة ودراسة مختلف الجوانب المالية والاقتصادية، وتقييم الضمانات المقدمة من طرفه، كل هذا يتلخص في جودة التمويل الفلاحي والخدمات المقدمة من طرف البنوك لهذا القطاع.[2]

[1] – لبصر صورية، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[2] – طاهيري فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص 70.

المبحثالثالث:الدراسات السابقة للموضوع:

بعد عرضنا لمختلف الجوانب النظرية العامة للتمويل الفلاحي والمخاطر التي يتعرض لها وكيفية مواجهتها في المبحث الأول والثاني سوف نتطرق في هذا المبحث إلى إبراز بعد الدراسات السابقة ذات الأهمية المباشرة والمتعلقة بموضوع دراستنا والمقارنة بينهما.

المطلبالأول:عرض دراسات سابقة:

1- مجدولين دهينة: إستراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة،أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،تخصص نقود وتمويل،جامعة محمد خيضر بسكرة،2017/2016.

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار أهم الإمكانيات الطبيعية والبشرية،التي تتوفر عليها الجزائر لإحداث نقلة نوعية في تنمية القطاع الزراعي والحد من المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع أما نتائج هذه الدراسة فهي:

- تفتقر سياسات التمويل الفلاحي في الجزائر إلى قاعدة ترتيب الأولويات في منح القروض.
- تقوم مؤسسات التمويل في الجزائر بمنح قروض زراعية،بالتنسيق مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، لكن عملية المراقبة والإشراف تتوقف بمجرد حصول الفلاح على القرض مما يؤدي إلى التماطل ومن ثم العجز عن السداد وهو ما يعنيعمليات التمويل الزراعي في الجزائر.

– يعتمد القطاع الزراعي في تمويله على درجة كبيرة من الحماية خاصة السلع الزراعية،مما يجعله عرضة للمخاطر في حال تراجع الوفورات المالية المدعمة له.

2- العلجة حاجي: تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 1997.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الأهمية الاقتصاديةوالإستراتيجية للقطاع الفلاحي، تشخيص المعوقات والعقبات التي يعاني منها هذا القطاع ووضع إستراتيجية تنموية كفيلة بإزالة أو الحد من المخاطر التي يتعرض لها هذا القطاع ومن أهم نتائج هذه الدراسة مايلي:

- إن السياسة التنموية التي اتبعت خلال مرحلة التخطيط المركزي قد أضرت بالقطاع الفلاحي، ذلك لأن هذه السياسة التنموية غير متوازنة أعطت الأولوية للقطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي ويتجلى ذلك من خلال ضعف الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي مقارنة بتلك التي حظي بها القطاع الصناعي.

- أما بالنسبة للتمويل فنجده قد ارتبط بقيود إدارية ذات طبيعة عامة لا تراعي خصوصية القطاع الزراعي وضرورة احترام المدة الزمنية التي يجب أن يسلم خلالها القرض الفلاحي إلى جانب هذا المشكل نسجل انعدام البنوك المتخصصة في تمويل هذا القطاع وعدم الاهتمام به خلال هذه الفترة.

3- بن يمينة دلال: بعنوان سياسة التمويل المصرفي في القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر ،وهي عبارة عن مداخلة، جامعة بسكرة 2006.

- تهدف هذه المداخلة إلى عرض سياسات التمويل المصرفي في القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات المتتالية،للوقوف على مشاكل نظام التمويل ثم تقديم البدائل التمويلية الممكنة،ومن نتائج هذه الدراسة مايلي:

- العمل على استكمال الإصلاحات المصرفية وتحرير النشاط المصرفي والمالي حتى يكسب فعالية أكبر ويساهم بدرجة أكبر في تمويل الاستثمار الحقيقي.
- تسهيل الإجراءات المتعلقة باتخاذ قرارات التمويل بما يسمح للفلاح الحصول على القرض في الوقت المناسب.
- الاجتهادفي وضع سياسة ائتمان فلاحي سليمة ومربحة.
- وضع نظام ائتمان محكم يضمن التسيير الجيد لحجم القروض الموزعة، وتكثيف الرقابة الداخلية عليها ،ويمكن من تطبيق جميع الإجراءات التي ترافق عملية منح الائتمان.

4- عبدو فاطمة الزهراء وعروبي أم الخير: آليات تمويل البنوك للقطاع الفلاحي دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية المسيلة،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص إدارة مالية ، المؤسسات، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2017/2.16.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومختلف القروض الفلاحية التي تمنحها البنوك والتعرف على تسهيلات الممنوحة للفلاحين أما النتائج المتوصل إليها فهي:

- عدم اهتمام الشباب بالقطاع الفلاحي،والنظرة المسيئة للفلاح بصفة عامة.
- تعتبر الدولة هي المدعم الرئيسي لهذا القطاع من خلال تقديم حوافز للفلاحين.
- تتعامل البنوك بحذر عند منحها القروض وذلك من أجل التقليل من أخطار عدم التسديد وذلك باتخاذ إجراءات وقائية.
- عدم قدرة الفلاح على التعرف على أنواع القروض الممنوحة من طرف البنوك يتسبب في عدم الإقبال عليها.

5- بننادة نصر الدين، دور التمويل البنكي في تنمية القطاع الفلاحي في المناطق الصحراوية،دراسة حالة تمويل مشروع استثماري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ورقلة، خلال الفترة2016/2014، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة 2017.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وتقييم أدائه والتعرف على تطور سياسات التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر وأهم مراحلها والوقوف على أهم المشاكل التي تواجه القطاع الفلاحي في الجزائر عامة والمناطق الصحراوية خاصة ومحاولة إيجاد حلول مناسبة لها وتتمثل نتائج هذه الدراسة في مايلي:

– دقة البنوك الفلاحية في دراسة ملفات طلب القروض منها الضمانات لتفادي أخطار عدم التسديد.
– واقع الفلاحة في الجزائر يستدعي تدعيم واهتمام كبير من طرف السلطات وكذا تحويله إلى قطاع رئيسي وإعطائه الأولوية.

6- بلعوج حورية: آليات تمويل قطاع الفلاحة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، شعبة مالية ومحاسبة ،تخصص تدقيق، مستغانم،2018/2017.

تكمن أهداف دراسة هذا البحث فيما يلي:

- التعرف على واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وتقييم أدائه في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- الوقوف على أهم المشاكل التي تواجه القطاع ومحاولة إيجاد حلول مناسبة لها.
- التعرف على واقع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وأهم ماجاء به.

- يمثل التمويل أحد أهم مصادر قيام القطاع الفلاحي،حيث يعد التمويل البنكي آلية من آليات تمويل القطاع الفلاحي.

- يعتبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسيلة من وسائل تطبيق سياسة الدعم الفلاحي التي اتبعنها الجزائر مؤخرا.
- بعث المخطط الوطني للتنمية الفلاحية روح الثقة والاطمئنان لدى المستثمرين الفلاحين اتجاه الاستثمار الفلاحي خاصة فيما يخص العقار الفلاحي من خلال طرحه لسياسة منح حق الامتياز،وإضافة الفعالية على المستثمرة الفلاحية كوحدة الإنتاج.

المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسات والدراسة الحالية

1- أوجه التشابه:تتوافق الدراسات السابقة مع دراستنا في كل ما يلي:

* القروض المصرفية الممنوحة لهذا القطاع خاصة في الآونة الأخيرة.

* التركيز على دراسة ملف الائتمان (العناصر الخمسة).

* عرض مختلف المخاطر التي يعاني منها هذا القطاع.

* التطرق لأساليب أو طرق معالجة مخاطر التمويل الفلاحي.

2- أوجه الاختلاف: تختلف الدراسات السابقة مع دراستنا الحالية في كل من النقاط التالية:

* زمن الدراسة والبنك محل الدراسة.

* التركيز على تنمية القطاع الفلاحي بصفة عامة.

* عرض المخاطر التي يتعرض لها القطاع وإهمال كيفية مواجهة هذه المخاطر أو التقليل منها.

* عدم التطرق إلى التدخل غير المباشر للدولة في التمويل لهذا القطاع.

3- موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

اهتمت الدراسات السابقة في هذا الموضوع بدراسة التمويل الفلاحي من ناحية أهمية المؤسسات المختصة بالتمويل الفلاحي، ورغم تناولها لبعض مخاطر القروض الفلاحية، وتركيزها على الجانب التقليدي للتمويل من الجهاز المصرفي،حيث كان اهتمامنا متعلقا بالبنك وأساليب الوقاية من المخاطر الخاصة بالقطاع الفلاحي استنادا على دراسة ميدانية واقعية لحقيقة تمويل القطاع الفلاحي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة خميس مليانة ومحاولة اقتراح حلول لهذه المخاطر.

لهذا تميّزت دراستنا بتسليطها الضوء على جميع المخاطر الخاصة بالتمويل الفلاحيوالأساليب المستخدمة في التقليل منها.

خلاصة:

من خلال ما تناولنا في هذا الفصل نستخلص أن القطاع الفلاحي يتميّز بدرجة عالية من المخاطرة، وذلك بسبب طول مدة تحصيل الأرباح، لذلك وجب توطيد العلاقة بين البنوك والقطاع الفلاحي لتحديد الاحتياجات والمشاكل المتعلقة بالتمويل ومحاولة الحد من المخاطر من خلال الرقابة على القرض ومتابعة المشروع وقبل ذلك دراسته دراسة جيدة وكافية.

الـــفصل الـــثانـــي

آليات مواجهة مخاطر التمويل الفلاحي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

-وكالة خميس مليانة-

تمهيد

بعد الدراسة النظرية للقطاع الفلاحي من خلال التعرف على أهم القروض الموجهة لهذا القطاع بالإضافة إلى التطرق لمختلف المخاطر التي قد تواجهه مع محاولة إيجاد سبل الوقاية منها.

سننتقل إلى الجانب التطبيقي سنحاول فيه إسقاط الجانب النظري على البنك محل الدراسة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة خميس مليانة، أي محاولة التعرف على المخاطر وطرق مواجهتها من طرف الوكالة.

لهذا الهدف قسمنا فصلنا إلى مبحثين حيث تناولنا في:

المبحث الأول: خصص للتعرف على وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بخميس مليانة.

المبحث الثاني: إجراءات القروض الفلاحية مخاطرها وأساليب مواجهتها.

المبحث الأول: التعريف بوكالة خميس مليانة 281

المطلب الأول: عرض عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

1- نشأة بنك التنمية والفلاحة

هو مؤسسة مصرفية وطنية، وهو جزء من النظام المصرفي،أنشئ في بداية نشاطه للتكفل بمهمة تمويل الحاجات الخاصة بالقطاع الفلاحي، بموجب مرسوم رئاسي رقم 82-106 المؤرخ في 17 جمادى الأول عام 1402 هـ الموافق ل 13 مارس 1982، حيث انفصلت عن المؤسسة الأم أي البنك الوطني الجزائري " BNA" وفي ماي 1988 تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى شركة بالأسهم فصار مؤسسة عمومية في شكل شركة تجارية بالأسهم، رأس ماله مقدر ب 2.200.000.000دج، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1000.000 دج للسهم، بموجب قانون 90-10 لـ .14 افريل 1990 الذي يقدم اكبر استقلالية للجانب البنكي بعد الغاء التخصص سنة 1986، فان بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك عمد إلى توسيع مجال نشاطه وتدخلاته في المجال المالي، وهو الآن بصدد شق طريق يتميز بالمنافسة القوية ب 274 وكالة عبر التراب الوطني[1].

2- مهام ووظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تماشيا مع القوانين والقواعد سارية المفعول بها في مجال النشاط المصرفي، فان بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بتنفيذ مخططات وبرامج موضوعية لتحقيق نشاطه فان المصرفية بالنسبة لسياسة تطوير الموارد ، فان "بدر" ادمج ضمن مهامه عمليات فتح الحسابات دون تحفظات كبيرة أو حدود إنشاء خدمات جديدة، تطوير شبكاته وتطوير عملياته النقدية باستحداث بطاقة القرض وزيادة عن ذلك فانه يطور كل الموارد وذلك بتحسينها ورفع تكاليفها بالإضافة إلى:[2]

- يركز ويترقب أكثر من ذوي المهن الحرة، التجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- يركز ويقترب أكثر من المؤسسات الكبيرة التي تحتوي على سيولة نقدية معتبرة.
- يقوم باستعمال كل الاحتمالات الممنوحة من طرف السوق المالي في إطاره القانوني.
- سير الموارد النقدية بالدينار والعملة الصعبة وبطرق ملائمة.
- يبقى في اتصال مع التطور العالمي للتقنيات المرتبطة بالنشاط المصرفي.

[1]- الجريدة الرسمية الخبر، عدد: 11 بتاريخ: 16-03-1982

[2] - معطيات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة 281.

وحتى إعطاء منتجات وخدمات مصرفية جديدة للمدخرين في إطار سياسة القروض ذات مردودية، قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية " BADR" بتطوير قدرات تحليل المخاطر وإعادة تنظيم القروض كما حدد ضمانات متصلة بحجم القروض وهو يطبق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد مع محاولة الحصول على امتيازات ضريبية، وبتحسين خدماته تزيد علاقاته مع الزبائن متانة وارتباطا، هو الآن مكلف بالبحث عن النوعية في كافة نشاطاته، والسرعة في معاملاته مع الزبائن ويستعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية سياسة اتصال لها علاقة وطيدة مع الأهداف المسطرة بالاعتماد على وسائل إعلامية متنوعة السمعية البصرية، المكتوبة، الإشهار وكذا المشاركة في التظاهرات الاقتصادية الوطنية والدولية، ولما كان العنصر البشري هو أساس نجاح أي سياسة وتنظيم استراتيجي وهو مكلفبتأدية وظائف ومهام عمل البنك على منحه الثقة والقدرة في آن واحد وذلك بتكوينه في مجال التخصص.

3- إستراتيجية وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

من أجل التأقلم مع المحيط الاقتصادي والذي يتميز حاليا بالتغيرات الجذرية، لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك في الجزائر إلى القيام بأعمال ونشاطات عديدة للوصول إلى إستراتيجية متمثلة في جعل البنك مؤسسة مصرفية كبيرة تحظى بالاحترام من قبل المتعاملين الاقتصاديين والأفراد على حد سواء فكانت الأهداف الرئيسية المسطرة تتمثل أساسا في:[1]

- تحسين نوعية الخدمات والعلاقات مع الزبائن.

- بقائه أكبر بنك في الفلاحة.

- وحتى يصل إلى هذه الأهداف استعان بتنظيمات وهياكل داخلية، وكذا وسائل تقنية حديثة بلجوئه إلى

صيانة وترميم ممتلكاته وتطوير أجهزته من الإعلام الآلي ،ترقية الاتصال داخل وخارج البنك، وكذلك تكوين الموظفين والتقريب أكثر من الزبائن فان البنك قام بفتح وكالات في مدن تحمل وتأتي بالموارد التي هي في حاجة إليها لأداء نشاطه.

وطبعا تتحقق هذه الأهداف بفضل:

- ✓ رفع الموارد بأقل التكاليف.
- ✓ توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات .
- ✓ تسيير صارم للخزينة بالديناروالعملة الصعبة.

[1] - معطيات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة281 .

4- الهيكل التنظيمي لبنكالفلاحة والتنمية الريفية

الهيكل التنظيمي لبنك "BADR" له شكل هرمي، حيث يركز على شبكة واسعة من الوكالات التي تتوزع على كافة التراب الوطني للتقرب أكثر من زبائنها، حيث يبلغ عددها 300 وكالة، ويشرف على هذه الوكالات في وسط الهرم الفروع، ويشرف على البنك في قمة الهرم رئيس مدير عام "PDG" يساعده نائبان يشكل الهيئة العليا في البنك.

إنّ عمل الوكالات والفروع محددة بالنسبة لقرارات منح القروض، يخول للوكالات منح القروض إذا كانت قيمتها لا تتجاوز القيمة المحددة من طرف الإدارة العامة، وإذا فاقت قيمة طلب القرض صلاحيات الوكالة يحول الملف للفرع المشرف الذي له قيمة أعلى محددة بذلك، وكل طلب تفوق قيمته هذا الحد يحول إلى الإدارة العامة وبالضبط إلى المديرية المتخصصة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ونلاحظ نوعين من التنظيم:[1]

1- التنظيم اللامركزي:

الشكل (02): التنظيم اللامركزي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

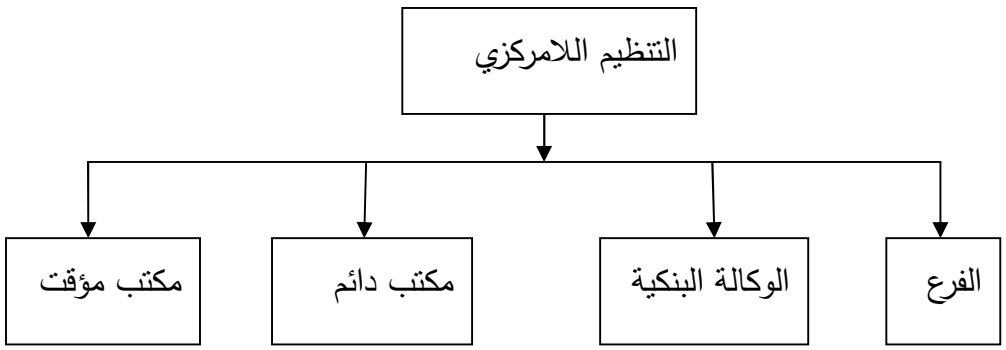

المصدر: معطيات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة 281.

[1]- معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة 281.

الشكل (03): التنظيم المركزي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

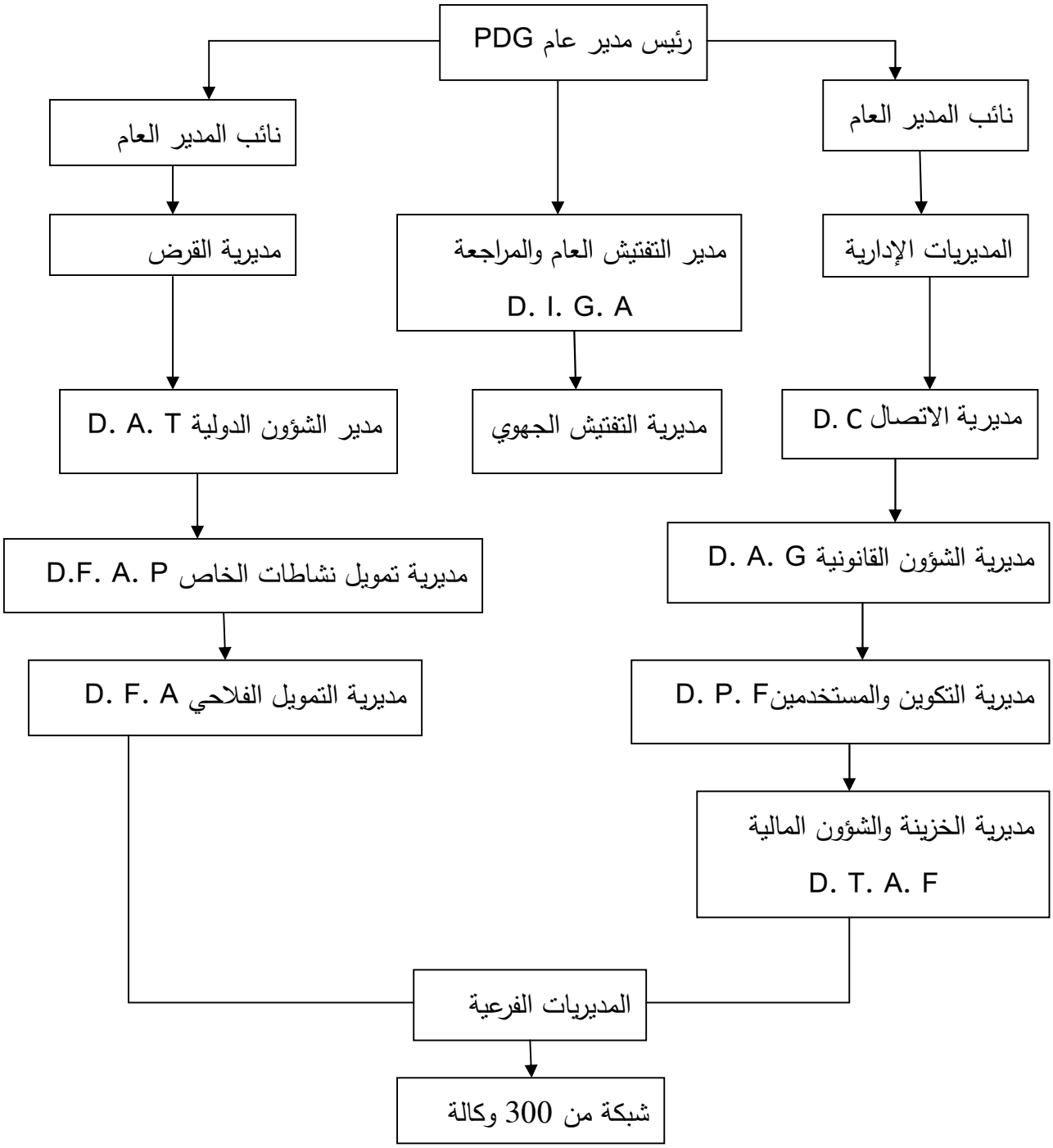

المصدر: معطيات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة 281.

المطلب الثاني: وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية رقم 281

1- نبذة عن وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية رقم 281

أنشئت هذه الوكالة كغيرها من الوكالات المنتشرة عبر التراب الوطني بعد ولادة البنك الأم بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وقد تم إنشاء هذه الوكالة سنة 1995 وذلك نظرا للطبيعة الفلاحية للمنطقة المحيطة ببلدية خميس مليانة رغم وجود وكالات أخرى في نفس هذا المكان وهو مابين الحاجة لهذه الوكالة في هذه المنطقة، وتقع هذه الوكالة في وسط المدينة بخميس مليانة، بالضبط في شارع العقيد بوقرة، هو شارع رئيسي في هذه المدينة ويعتبر مكانا استراتيجيا وذلك بهدف تخفيف الضغط على الوكالة الحاملة رقم 267 التابعة إلى المديرية الجهوية عين الدفلى 050، وهي وحدة إدارية تسهر على التنسيق الإشراف، التنشيط، وتعتبر وكالة بدر رقم 281 ضمن الصنف (ب) حيث تقوم بكل النشاطات والعمليات في حالة تقديم القروض، يستوجب عليها استشارة المديرية الجهوية التابعة لها للقيام بالإقراض، ويقع تحت اختصاص الوكالة البلديات التالية: خميس مليانة، سيدي لخضر، طارق بن زياد بئر ولد خليفة، عين السلطان، برج الأمير خالد.[1]

كما تعتمد الوكالة في القيام بعملياتها على شبكة من أجهزة الإعلام الآلي يتمثل دورها في تسهيل العمليات البنكية وربح الوقت وذلك اعتمادا النظام البنكي العالمي سيبي" والذي يستعمل في كل وكالات بدر ويكون من خلال شبكة بنكية تربط الوكالات مع بعضها البعض.

2- مهام الوكالة 281:

- السهر على التطبيق الحسن الإستراتيجية البنك.

- العمل على تقديم القدر العالي من الخدمات من خلال الخبرة المتوفرة في الموظفين والسرية في العمل البنكي والتواجد المستمر لخدمة الزبائن؛

- القيام بكل العمليات البنكية المطلوبة من قبل الزبون؛

- تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الزبون؛

- تقديم القروض للمستثمر ومراقبة كيفية استعمالها؛

- استغلال التقارير والمعلومات المقدمة من طرف المفتشية العامة.

- الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الزبون وإنشاء مكاتب مؤقتة دائمة.

[1] - معطيات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفيةوكالة 281.

- إرسال جدول الأعمال ونتيجة نهاية السنة للمديرية الفرعية.

- تقديم اقتراحات وحلول للمديرية الفرعية وكل هذا يؤدي غلى رفع مردودية البنك.

المطلب الثالث: البنية الهيكلية لوكالة خميس مليانة رقم 281

أ/ التنظيم الداخلي للوكالة:

حسب الهيكل التنظيمي للوكالة (1) نلاحظ أن بنية هذه الخيرة مقسمة إلى مديرية وثلاث مصالح:[1]

- مديرية الوكالة: مهمتها إدارة ومراقبة ومساعدة الموظفين في إتمام مهامهم داخل الوكالة.

- مصالح البنك: المصلحة الإدارية، مصلحة القروض والاستخدام والاستقلال، مصلحة الزبائن.

أولا: مدير الوكالة:

وهو المسؤول على مستوى الوكالة ويسهر على سير المصالح والوظائف، كما يدرس الرقابة على عمال الوكالة وعمله قائم على أربعة نقاط رئيسية تتمثل في:

1- الاستغلال: يعمل على خدمة الزبون بصفة جيدة وسريعة.
2- التخزين: يسهر على حفظ الخزينة.
3- التزامات القروض: يعمل على مراقبة عمليات القروض.
4- الأمن: وهو قائم على مراقبة كل المصالح لمواجهة الظروف الطارئة.

ثانيا: مصالح البنك:

1- المصلحة الإدارية: إلى جانب المدير هناك الأمانة العامة التي تسهر على حسن سير وظائف البنك بتولي تنظيم المديرية واستقبال البريد وإرساله.

2- مصلحة القروض والاستخدام والاستغلال: وتتمثل أهم مهامها في النقاط التالية:

- جمع الإيداعات من المتعاملين الاقتصاديين.
- عرض مختلف القروض المتنوعة للزبائن مع تطوير العلاقات التجارية معهم.

[1]-معطيات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفيةوكالة 281.

- المتابعة الميدانية والمالية للاستثمارات الموطنة في الوكالة.
- السهر على مراقبة حسابات الزبائن.
- تقوم بمختلف مصاريف مصالح الوكالة مع احترام الميزانية المخصصة لها.
- تمويل المشاريع والقيام بدراسات وتحاليل وتندرج تحت هذه المصلحة ثلاث فروع:

أ/ **فرعالقرض:** يقوم هذا النوع باستقبال المهتمين بالقروض من خلال إعطاء المعلومات الكافية حول الشروط اللازمة لمنح القرض ومعالجة الملفات بإبداء الرأي وكذلك متابعة ملفات الزبائن المقترضين والعمليات المرتبطة بتشغيل الشباب، إضافة إلى مساعدة الزبائن على اختيار المشروع المناسب.

ب/ فرع المنازعات: يختص هذا الفرع بالتكليف بكل ما يخص ملف فتح الحسابات ومتابعة كل ما يتعلق بالإيداعات الطويلة المدى وإصدار الأمر بحجز ما للمدين لدى الغير (البنك).

ج/ فرع الحسابات والموارد: يهتم هذا الفرع بمتابعة مختلف العمليات التي يقوم بها الزبون، إضافة إلى التكفل بمتابعة الودائع الثابتة وشبه الثابتة وتحرير الحالات الشهرية الثلاثية الخاصة.

3- مصلحة الزبائن: هي مصلحة اتصال مباشرة مع الزبائن مكلفة بفتح الحسابات بأنواعها للتجار والفلاحين والصناعيين والمدخرين، وتتولى أيضا تسليم الودائع والادخار وتمويل واستقبال أموال الزبائن، وتتفرع هذه المصلحة إلى عدة فروع:

أ/ **فرع الصندوق:** يقوم هذا الفرع بمختلف العمليات التجارية مع الزبائن وهي: سحب، دفع وتسيير الشبكات والتأشير عليها وإجراء الأمر المطلوب من قبل الزبائن، والقيام بتمريرها عبر الحاسوب للتأكد من الاسم وقيمة المبلغ سواء كان بأمر من صاحب الحساب نفسه أو لصالح شخص غير صاحب الحساب.

ب/ فرع المحفظة: يسير هذا النوع على الأوراق التجارية والشبكات المودعة من الزبائن من أجل الخصم أو التحصيل، كذلك يسير الأوراق التي لم يتم دفعها من البنوك الأخرى، كما يقيم هذا الفرع قوائم لمختلف الزبائن إلي تكون معهم معاملات بالمخاطرة ومراقبة التحصيل على الحسابات التي يتم التعامل بها في هذا الفرع مثل الشبكات والأوراق التجارية كالسفتجة والسند لأمر.[1]

[1]- معطيات مقدمة من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة 281.

الشكل رقم 04: مخطط التنظيم الداخلي للوكالة

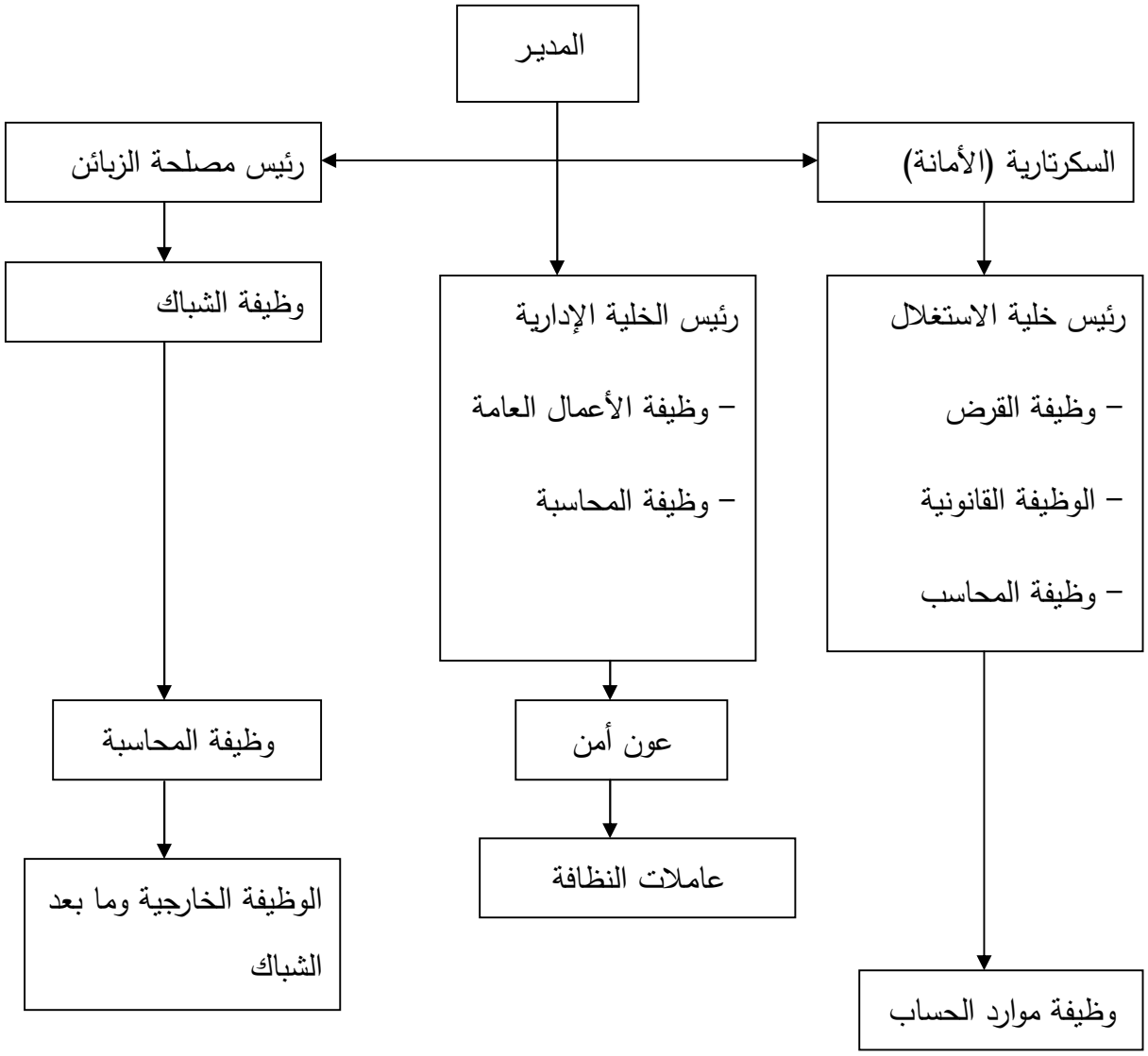

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا علىمعطيات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة 281.

المبحث الثاني: إجراءات القروض الفلاحية، مخاطرها وأساليب مواجهتها

المطلب الأول: آليات تمويل القطاع الفلاحي

يتم تمويل القطاع الفلاحي عن طريق نوعين من القروض وهما كالآتي:

الفرع الأول: قروض الاستغلال

هي قروض قصيرة الأجل تمنح لتمويل الاحتياجات المالية للفلاحين، بغرض شراء أسمدة أو بذور، مبيدات وغيرها.

1/ القرض الرفيق

أ/ تعريفه:

* هو قرض أوجدته وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بالشراكة مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية موجه لدعم الفلاحين ومربي المواشي، حيث يلتزم المستفيد من القرض الرفيق بتسديده في أجل لا يتعدى عاما واحدا، كما أنه خالٍ من الفوائد، حيث تتكفل الوصاية بتحمل الفوائد البنكية، وقد حددت الحكومة ثلاث شروط لاستفادة الفلاحين ومربي المواشي من هذا القرض، كما أنه في الإمكان الاستفادة من هذا القرض في السنة الموالية وفق شروط البنك، وفي حالة عجز المستفيد وهذا نظرا لظروف استثنائية أو ظروف قاهرة فإن البنك يمنح مهلة إضافية للمستفيد للوفاء بديونه.[1]

ب/ ملف طلب القرض الرفيق:وهذا القرض يتطلب الوثائق التالية[2]:

- طلب القرض
- عقد ملكية عقد الكراء.
- بطاقة الفلاح أو دفتر معطى من قبل الغرفة الوطنية للفلاحة.
- الوضعية الجبائية والضريبية.
- فاتورة تقديرية.
- المخطط الإنتاجي التقديري.

---

[1]– انظر: الملحق رقم 01.

[2] – نفس المرجع.

- الميزانية المعطاة من طرف الخزينة.
- شهادة عدم أخذ قرض من قبل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي أو أي بنك آخر.

1-3- النشاطات المرتبطة بقرض الرفيق: وتتمثل الأنشطة المتعلقة بهذا القرض فيما يلي:[1]

- تدعيم النشاطات الهامة في استغلال الفلاحين (شجيرات أسمدة، مبيدات، وسائل الحرث)

- توفير الأغذية الحيوانية (كلها).

- توفير الأدوية الحيوانية.

- تدعيم حافظات المنتجات الفلاحية في إطار حفظ المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع.

- تدعيم قدرات الاستغلال الفلاحي من خلال:

أ/ تحسين أو تطوير نظام التسيير العقلاني أو الاقتصادي للماء

ب/ تدعيم الوسائل الفلاحية الصغيرة.

ج/ تدعيم النشاط الرعوي.

مثال 1: منح بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة 281خميس مليانة سنة 2016- 2017 قرضا بما يسمى بالقرض الرفيق:

- بقيمة مليار دح تم تقديمه لفلاح دفعة واحدة؛
- وجه لزراعة البطاطا وكان موضوع القرض موجها لشراء بذور وأسمدة؛
- مساحة قدرها 30 هكتار؛
- الضمانات المقدمة: رهن عقاري للبداية؛
- سعر الفائدة 5.50%.
- المدة: 12 شهرا.[2]

[1]- انظر الملحق رقم 02.

[2]- معطيات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة 281.

الفرع الثاني: قروض الاستثمار

هي قروض طويلة الأجل تمنح بغرض شراء معدات أو آلات فلاحية، مزارع... الخ.

1- قرض التحدي

1-1- تعريف قرض التحدي:

قرض التحدي هو ائتمان استثماري مدعم جزئيا، منح في أيطار إنشاء مستثمرات فلاحية ومجمعات تربية المواشي جديدة والعمليات القائمة على الأراضي الفلاحية غير المستقلة والمأخوذة من الملكية الخاصة، أو من الأملاكالخاصة للدولة.

2-1- الفئة المعنية بالقرض:

- الأشخاص الطبيعيون الذين يملكون دفتر شروط مصادق عليه من طرف الهيئات المخولة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

- مالكي الأراضي الخاصة غير المستغلة، وتجار المستثمرات الفلاحية الجديدة أو تربية المواشي، من الأملاك الخاصة للدولة

-الفلاحين ومربيالمواشي المستقلين أو المنظمين علتي شكل تعاونيات أو مجموعات مشكلة قانونيا.

- الشركات الاقتصادية العامة أو الخاصة، المشاركة في الإنتاج الفلاحي، التقييم، التحويل أو توزيع المنتجات الفلاحية والأغذية الفلاحية،

- المزارع

- الفلاحين EAC المستفيدين من حق الامتياز يستطيعون الاستفادة بصفة فردية من هذا الائتمان (مشروع الزراعة، اكتساب معدات الري).

3-1- الإجراءات المستهدفة من القرض:

- أعمال التحضير، التنمية وحماية الأراضي.

- عمليات تطوير الري الفلاحي.

- الحصول على عوامل ووسائلالإنتاج

- إنشاء بنايات تحتية، تخزين: تحويل، التعبئة والتقييم،

- حماية وتطوير الموروثات الحيوانية والنباتية[1]

[1]- انظر الملحق رقم 02.

4-1- ملف طلب قرض التحدي:

أ/ الأشخاص الطبيعيين:

- طلب ائتمان؛
- شهادة ميلاد؛
- فاتورةPRO- FORMAT
- الوضع الضريبي؛
- رخصة بناء (من اجل البناءات)،
- سند ملكية أوامتياز،
- دراسة اقتصادية ممنوحة هوي طرفمكتب مختص وموافق من BNEBER
- تصريح من المصالح المائية للحفر.
- موافقة طبية عند الضرورة.
- تصريح من المصالح البيئية (حالة تربية المواشي)
- شهادة التحقق من صحة المشروع مصادق عليها.

ب/ الأشخاص المعنويون:

نفس الوثائق مع الأشخاص الطبيعيين بالإضافة إلى:

- الحسابات الضريبية لثلاث عمليات (نشاطات) الأخيرة: آخر حساب ضريبي معتمد من طرف مفوض الحسابات + الوضعية الوسطية للسنة المالية.
- نسخة موافقة من النظام السياسي
- نسخة موافقة مع ختم الموافقة (بالنسبة للتعاونيات).
- السجل التجاري.
- محضر تنصيب ممثل يمتلك القدرة على عقد قرض (شركات وتعاونيات).[1]

[1]- انظر الملحق رقم 02.

مثال : منحت وكالة 281 بخميسمليانةسنة 2016 – 2017 قرض التحدي:[1]

– المبلغ 850.000.000 مليون.

– قدم لفلاح دفعة واحدة.

– موضوع القرض: انجاز غرف تبريد.

الضمانات المقدمة، رهن عقاري لبنايات ورهن حيازي للمعدات.

– المدة: 07 سنوات

2– القرض الإيجاري:

2–1– تعريف قرض الإيجار:

عبارة عن عملية تأجير لأصول وتجهيزات لغرض مهني مشتراةأو معدة بمناسبة هذا التأجير وهذا من طرف مؤسسات معينة تصبح مالكة لها، بحيث أن هذه العملية ومهما كانت تسميتها تمنح للمستأجر خيارا بحيازة كل أو جزء من الأصول المؤجرة بقيمة متفق عليها تؤخذ بعين الاعتبار دفعات محددةكإيجارات.

2–2– الملف المطلوب لمنح قرض الإيجار:

– بطاقة فلاح.

– دراسة تقنية.

– رخصة سياقة

– شهادة عدم الإخضاع للضريبة.

– فاتورة شكلية.

– عقد أرض أو عقد كراء أو عقد امتياز.

مثال 01:

منحت وكالة 281 لفلاح بقيمة 487000 ملون دج، وكان موضوع القرض هو شراء جرار بالإضافة إلى المعدات الفلاحية مقابل إجراء احترازي قام به الزبون وهو:

[1]– معطيات مقدمة من طرفبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة 281.

التأمين على القرض (من طرف مؤسسات التأمين) أما مدة القرض فكانت 05 سنوات.[1]

مثال 02:

منحت وكالة 281 قرضا لفلاح في صيغة قرض إيجاري بقيمة 3983920.00 دج، بمدة 8 سنوات.

* موضوع القرض: هو آلة حصاد.

* حيث تمثلت الفائدة:

- 4% تدفعها الدولة.

- 5% يدفعها الفلاح.

[1]- معطيات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة 281.

الجدول الأول: إحصائيات لأهم القروض الممنوحة من طرف الوكالة 281

السنوات / أنواع القروض الممنوحة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القرض الرفيق	2500000	45000000	8500000	9900000	125000000	1600000000	2975000000	3451680000	41267100000
قرض التحدي	/	/	/		1400000	52000000	1850000	12197000	93840000
قرض بالإيجار	18000000	22000000	34000000	39000000	53000000	69000000	5314800000	68329000000	122745000

المصدر: معطيات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة 281.

التحليل:

بالاعتماد على الإحصائيات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة 281 قمنا بتحليل الجدول أعلاه، حيث منح قرض الإيجار في السنوات من 2010 إلى غاية 2018، بالإضافة إلى القرض الرفيق وذلك بنسب متزايدة، كما نلاحظ إقبالا كبيرا على هذين النوعين من القروض على خلاف قرض التحدي الذي لم يتم الإقبال عليه إلا في سنة 2014، ورغم ذلك إلا أنه تمكن من تحقيق نسب عالية إلى غاية سنة 2018 نظرا للوعي وإقبال الفلاحين على هذا النوع من القروض.

المطلب الثاني: مخاطر القروض الفلاحية

يتعرض بنك الفلاحة والتنمية الريفية لخطر عدم السداد والذي نعني به:[1]

عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات من طرف العميل وهذا ما يسبب عجز العميل نتيجة فشل المشروع وعدم تحقيقه للأرباح، أو حقق أرباحا لكنها غير كافية أو توفرها في وقت لاحق، أو بسبب امتناع العميل عن السداد بمحض إرادته مع امتلاكه للأموال.

والقروض التي تمنحها الوكالة تتعرض لهذا الخطر بسبب عجز العميل وذلك نظرا لمجموعة من العوائق وهي:

* تأثير العوامل الجوية على المحصول بالإضافة إلى تأثير الأمراض على المواشي إذا لم يتم التحكم فيها والقضاء عليها، حيث تقوم المنتجات الفلاحية في إنتاجها للعوامل الطبيعية الجوية كالحرارة والعوامل البيولوجية مثل الآفات والحشرات والأمراض، مما يعرضها للكثير من الأخطار فينعكس ذلك على الفلاحين ويسبب لهم الكثير من الخسائر.

* عدم التحكم في المردودية الإنتاجية حيث تبقى مرهونة بما تدره الأرض.

* قلة القوى العاملة الفلاحية.

* تقلب الإنتاج يؤثر على حجم المحصول مما يؤدي إلى اختلال الأسعار وتذبذب الدخل،وهو ما يهدد السيولة اللازمة لتمويل الإنتاج.

* ضعف رشادة السياسة الائتمانية للبنك تجاه القطاع الفلاحي الذي يتميّز بطبيعته الموسمية في الإنفاق والتحصيل مما قد يصعّب على الفلاحين الوفاء بالتزاماتهم في آجالها المحددة.

* ضعف نسبة التمويل الذاتي للمشروع.

* عدم دقة المعلومات التي تم منح القرض على أساسها وعدم سلامة التحليل بالبنك.

* الرقابة غير المستمرة على الفلاح ما يؤدي إلى استغلال القرض في مجالات أخرى.

* عدم قدرة الفلاح على فرض الأسعار التي تضمن له تغطية تكاليف الإنتاج بما فيها فائدة وتحقيق عائد مقبول فبمجرد نضج المحصول يعرضه في السوق بالسعر الجاري، وقد يزيد العرض فينخفض السعر، ولا يملك الفلاح أمام وضع كهذا إلا تسويق منتجاته لأن المنتجات الفلاحية سريعة التلف، وفي هذه الحالة يؤثر انخفاض الأسعار في الأرباح التي يحققها الفلاح ما يحد من قدرته على سداد القرض.

[1] – معطيات مقدمة من طرف بنك الفلاحةوالتنمية الريفية وكالة 281.

* التدخل غير المباشر للدولة في توجيه السياسة الائتمانية الخاصة بهذه البنوك، ما يؤدي إلى تسييرها بطريقة عشوائية.

* منح الائتمان للمشاريع ذات المنتجات الفلاحية غير الأساسية كالفراولة.

* سياسة تمويلية متبعة من طرف البنك ذات تسهيلات عالية وإعفاءات من طرف الدولة، مما يجعل الفلاحين مهملين وغير ملتزمين بسداد الالتزامات.

ولدينا مجموعة من الأمثلة عن قروض تعرضت لخطر عدم التسديد بوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية خميس مليانة:[1]

مثال 1:

- منح قرض رفيق سنة 2016 لفلاح موجه لزراعة البطاطا.
- قدر حجمه بـ 150000.00 دج لمدة عام واحد
- بفائدة قدرها5% وكان الضمان عبارة عن رهن عقاري
- تعرض هذا القرض لخطر عدم السداد وذلك بسبب فساد جزء من المنتوج
- بعد تحصيل المنتوج غير الفاسد وبيعه في السوق سدد الفلاح مبلغا قدره 82000.00 دج من المبلغ الأصلي للقرض، ونظرا للتعامل المسبق مع الفلاح قام البنك بإعادة جدولة القرض ومنح الزبون قرضه لسداد باقي قيمة القرض.

مثال 2:

منح لفلاح قرض في إطار ما يسمى قرض التحدي في سنة 2017

- القرض موجه لإنشاء غرف تبريد.
- قرض حجمه 580000.00 دج لمدة سبع (07) سنوات بفائدة قرض 5.5%، والضمان المقدم عبارة عن رهن عقاري .
- تعرض هذا القرض لخطر عدم السداد وذلك بسبب:

الدراسة غير الجيدة للمشروع من طرف الزبون لأنه اعتمد على عملية كراء هذه الغرف.

[1]– معطيات مقدمة من طرفبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة 281.

المطلب الثالث: أساليب مواجهة مخاطر القروض الفلاحية

نظرا لصعوبة الحصول على المعطيات الكافية المتعلقة بدراستنا من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية خميس مليانة بسبب سرية العمل المصرفي قمنا بالاعتماد على دراسة سابقة بعنوان: "تسيير مخاطر عدم سداد القروض في البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة بوسعادة– عام 2014– 2015. حيثيعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على سياسة ثلاثية لمواجهة المخاطر على رأسها خطر عدم التسديد الذي يمكن أن تتعرض له القروض ونبيّن هذا فيما يلي:

1– سياسة وقائية أو احتياطية:

تعتمد الوكالة قبل منح القرض على دراسة:

* **شخصية العميل:** من خلال جلب كافة المعلومات المرتبطة بالعميل من جانب الخبرة، تسديد التزاماته مثل مديرية الضرائب.

***القدرة على التسديد:** أي قدرة العميل على إعادة ما اقترضه بالإضافة إلى أنه قادر على مباشرة أعماله وإدارتها إدارة حسنة تضمن تسديد الأقساط والفوائد في تواريخها المحددة.

* **الضمانات:** وهي كل ما يقدمه العميل من رهن عقاري أو حيازي أو ضمانات شخصية ... الخ، فبعد تقديرها وتحديد طبيعتها وأخذها بالصيغة القانونية اللازمة، يبقى البنكي يتابع تقييمها عن كثب لتعويض أي ائتلاف محاسبي ممكن وطلب ضمانات جديدة في حالة تدهور قيمتها لأي سبب من الأسباب، بالإضافة إلى طلب التأمين الشامل للمشروع مثل تأمين المحاصيل، تأمين العتاد وذلك لضمان تسديد القرض (إجراء احترازي).

* **الزيارات الميدانية:** يقوم البنكي بإجراء احترازي بالزيارات المتكررة لمقر نشاط المشروع سواء بالتنسيق مع العميل أو بطريقة مفاجئة لإطلاع على وضعية المشروع الحقيقة، على المخزونات من المواد الأولية، أو المنتجات النهائية والتواصل مع العمّال للاستفسار عن وضعية المشروع، والتعرف على المشاكل المحتملة التي قد تؤثر على مخرجات المشروع.

2– متابعة القرض: وتكون بعد منح القرض، فعلى البنك مراقبة كل ما يخص المشروع بعد صرف القرض والتأكد من أنّ المشروع يسير وفق الشروط والوعود المتفق عليها، وهذا لضمان عدم الوقوع في الخطر، كما أنّ البنكي يقوم بمتابعة تواريخ استحقاق الدفعات، وفي حالة مدّ آجالها يتابع البنكي الإيرادات المحققة من المشروع لتفادي أي تحويلات مالية خارج البنك كإجراء من العميل لتهريب الأموال خارج حسابه.

وكذلك متابعة التدفقات النقدية لحساب العميل الناتجة عن المشروع ومقارنتها ببقية التدفقات في المشاريع المشابهة لها لمحاولة التنبؤ لأي مخاطر محتملة، وطلب الاستفسارات من العميل في حالة وجود أي خلل أو شذوذ عن

الوضعية المالية العادية للمشروع، وإعطاء النصائح والإرشادات لمحاولة تصحيح وضعية المشروع قبل فوات الأوان.

3- سياسة علاجية: عند حلول تاريخ الاستحقاق وتعرض القرض لخطر عدم السداد يقوم البنك كإجراء أولي بمحاولة التحصيل الودي عن طريق ما يلي:

1- الإعذار الأول:

وهو إعذار يتم إرساله من طرف الوكالة إلى المقترض

2- الإعذار الثاني:

وهو إعذار يرسل بعد 15 يوما من الإعذار الأول في حالة عدم استجابة المقترض له.

3- الإعذار الثالث:

ويرسل بعد عدم الاستجابة للإنذار الثاني، ويكون بعد 15 يوما ...

4- الإنذار بالدفع:

يرسل الإنذار بالدفع عندما تكون عدم استجابة تامة للإعذارات الثلاث.

حيث أنه إذا استجاب العميل لأي من الإعذارات السابقة وتقدّم للوكالة مبررا أسباب عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته، فإنّ البنك يتّخذ الإجراءات التالية:

* **إعادة جدولة القرض:** يتحاور البنك مع العميل للتعرّف على أسباب عدم السداد، حيث أنه إذا تأكد أنها موضوعية وخارج إرادة العميل ولا تتعلق بنقص في التمويل وأنّ تأجيل تاريخ السداد قد يحقق للبنك استرداد أمواله فإن البنكي يقوم بإعادة جدولة ديون العميل.

* **بإعادة تمويل المشروع:** إذا تعلق عدم قدرة المشروع عن السداد بأسباب مالية يتحقق البنكي من ضرورتها وأنه يمكن إنعاش المشروع من جديد بقروض جديدة يعمد البنك إلى منح تسهيلات مالية للمشروع للسماح للعميل بتسديد مستحقات البنك في آجالها.

* **إحالة ملف العميل للمنازعة القضائية:** في حالة تأكد البنكي من أنّ المشروع لا يمكنه أن يتجاوز المشاكل التي يعانيها حتى وإن مدّد آجاله وقدّم تمويلا جديدا، أو أظهر العميل عدم قابليته للتعامل مع البنك من أجل الوفاء بالتزاماته يلجأ البنك إلى الطرق القانونية لضمان حقه في استرداد مستحقاته على الغير بكل الوسائل المتاحة وعلى رأسها حجز الضمانات.

دراسة حالة قرض استغلاليببنك الفلاحة والتنمية الريفية

قامت وكالة خميس مليانة بمنح قرض رفيق بالمعطيات التالية:

- قيمة القرض الممنوح: 7200.000 دج
- مدة القرض: 24 شهرا
- طبيعة القرض: قصير الأجل.
- الفائدة 5.5%

تعثر العميل والمعالجة القانونية

دفع العميل مبلغ قدره 3600.000 دج من مبلغ الدين الإجمالي والذي يقدّر بـ 7596000 دج.

ونظرا لعجز العميل عن سداد المبلغ المتبقي والذي يقدّر بـ: 3996000 دج وذلك لأسباب صحية تخصه قدّم العميل طلب إعادة جدولة القرضلمدة قدرها عامين من أجل دفع باقي الأقساط والفوائد مع تعهده بأن نسبة الإنتاج ستكون أكبر في المدة المقبلة، وتقديم ضمانات جديدة.

وبعد دراسة قام بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية تمت إعادة جدولة هذا القرض ومنح العميل مدة كافية لتسديد مستحقاته.[1]

[1]– ملحق رقم 04.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تم التعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة 281 بخميس مليانة والتطرق إلى أهم القروض الفلاحية المقدمة من طرف الوكالة نوعها، حجمها، مدتها ... الخ، وإحصائياتها في المدة ما بين سنة 2010- 2018، والتي نرى أنها في تطور مستمر وإقبال متزايد للزبائن عليها.

كما من أهم المخاطر التي تتعرض لها هذه القروض هي خطر عدم السداد الذي يكون سببه الامتناع أو العجز الذي يكون لأسباب مختلفة من زبون لآخر، وقد حاولنا التعرّف إلى أساليب مواجهة هذه المخاطر والتي تعتمد على الصيغة الودية والقانونية.

خـــاتمة

خاتمة

حاولنا من خلال دراسة هذا الموضوع التطرق إلى الإطار النظري للائتمان الفلاحي وأهميته والدور الذي تلعبه البنوك في تنمية هذا القطاع وكذا المشاكل التي تواجهها في عملية التمويل ، وقمنا بالتطرق إلى أهم أنواع القروض الفلاحية وكيفية دراسة الملف الائتماني دراسة جيدة، إلا أنّ التمويل الموجه لهذا القطاع يتميّز بدرجة عالية من المخاطر نظرا لارتباطه بالظروف الطبيعية والمناخية في تحصيل الإيرادات الكافية.

هذه المخاطر تتطلب إيجادحلول لمواجهتها والتقليل منها وهو ما تم التركيز عليه في دراستنا، حيث يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على سياسة وقائية قبل منح القروض كدراسة شخصية العميل ورأس ماله والجدوى الاقتصادية للمشروع والضمانات، ومتابعة القروض، إضافة إلى سياسة علاجية تكون بعد تحقق الخطر وذلك إما بإعادة جدولة القروض أو تمويل المشروع من جديد أو إحالة ملف القرض إلى مصلحة المنازعات القضائية، كل هذه الأساليب تستخدم في التقليل من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك.

نتائج البحث:

يمكن تلخيص نتائج هذه الدراسة في النقاط التالية:

– تعتبر القروض الفلاحية آلية فعّالة من آليات تمويل القطاع الفلاحي إذا ما تمّ ضبطه وفق احتياجات القطاع.

– يمثّل خطر عدم السداد أهم المخاطر التي يواجهها البنك في التمويل الفلاحي.

– يتّبع البنك في دراسة ملفات طلب القروض مجموعة من الإجراءات لمحاولة التقليل من المخاطر والعمل على مواجهتها.

– ينتهج البنك مجموعة من الإجراءات الوقائية والعلاجية للتقليل من آثار خطر عدم السّداد ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة خميس مليانة.

اختبار الفرضيات:

* بالنسبة للفرضية الأولى: تتنوع القروض الفلاحية التي تمنحها البنوك من قروض إنتاجية وأخرى عقارية وموسمية، بالإضافة إلى تصنيفها حسب آجال الاستحقاق والضمان المقدم وهذا يراعي طبيعة الاحتياجات المالية للقطاع الفلاحي وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

* بالنسبة للفرضية الثانية: يتبع البنك في منح القروض الفلاحية العديد من المراحل أهمها دراسة الملف الائتماني دراسة جيدة من خلال العناصر الخمسة: الشخصية،/ القدرة على التسديد، رأس المال، الضمان والمناخ العام، ما يمكنه من التنبؤ بالمخاطر المحتملة وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

* بالنسبة للفرضية الثالثة: المخاطر التي تواجه البنوك من خلال منحها الائتمان للقطاع الفلاحي هي مخاطر عدم السداد الناتجة إما بسبب عدم قدرة الزبون على التسديد النابعة من طبيعة القطاع أو عدم وجود نية السداد لديه وتهرّبه، وهو ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.

* بالنسبة للفرضية الرابعة: يعتمد البنك على مجموعة من الإجراءات لمواجهة المخاطر، ويبني سياسة وقائية وأخرى علاجية للتقليل من الخسائر التي يتعرض لها، إلا أنها تبقى غير كافية لمواجهتها، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

الاقتراحات والتوصيات:

* إبراز الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية للقطاع الفلاحي عن طريق الملتقيات والدورات الإرشادية وغيرها.

* خلق وتوسيع البنوك الممولة للقطاع الفلاحي وتقديم التمويل اللازم للنهوض بالقطاع.

* التركيز على دراسة ملف الائتمان دراسة كافية وجيدة تمكن البنوك من التنبؤ بالمخاطر المحتملة.

* دعم الدولة للقطاع الفلاحي بمختلف البرامج التنموية دون التدخل في السياسة الائتمانية للبنك لتجنب الخسائر المحتملة.

* العمل على تطوير السياسات الوقائية والعلاجية بالبنوك من خلال تكوين الموظفين وتخصيصهم في مجال غدارة المخاطر.

آفاق البحث:

في الأخير لا ندعي كما لا ننفي نقصا أو قصورا في جهدنا، غير أننا نأمل أن نكون قد وفقنا بالتطرق إلى جميع جوانب هذا الموضوع، وأن تكون خاتمة بحثنا بداية إشكاليات أخرى لم نتمكّن من الإجابة عنها في بحثنا. والمتمثلة في:

- تأثير المخاطر على أداء البنوك.
- طرق التنبؤ بالمخاطر التي تتعرّض لها البنوك.

قائمة

المراجع والمصادر

أولا: الكتب

* حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف – إستراتجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، الطبعة الأولى مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

المذكرات والأطروحات:

1. بن نادة نصر الدين، دور التمويل البنكي في تنمية القطاع الفلاحي في المناطق الصحراوية، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر علوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، 2016– 2017.
2. طاهري فاطمة الزهراء، تسيير المخاطر الزراعية، حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010/ 2001.
3. علي محمود فارس، أسس الإقراض والتمويل التعاوني، منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء، 2005، ص87.
4. لبصر صورية، تسيير مخاطرة عدم سداد القروض في البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وإدارة المخاطر،بوسعادة، 2014، 2015.
5. مجدولين دهينة، استراتجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016–2017.
6. محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، دار الفكر، ط 1،عمان، الأردن، 2013.

ثانيا: الملتقيات

1. بن سمينة دلال، سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، الملتقى الدولي في العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006.
2. عامر أسامة، دور التأمين في دعم التنمية الزراعية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2002– 2013، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، يومي 23– 24 نوفمبر 2014.

ثالثا: المقالاتوالجرائد

1. إبراهيم عبد الرحمان، محمد شراش، إدارة الروض الزراعية، منشورات الإتحاد الإقليمي للائتمان الزراعي في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، عمان،1983.
2. الجريدة الرسمية الخبر، عدد: 11ال 16–03–1982

رابعا: المقابلات

* مدير وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –خميس مليانة– 281.

الـــملاحـق

الملحق رقم 01:

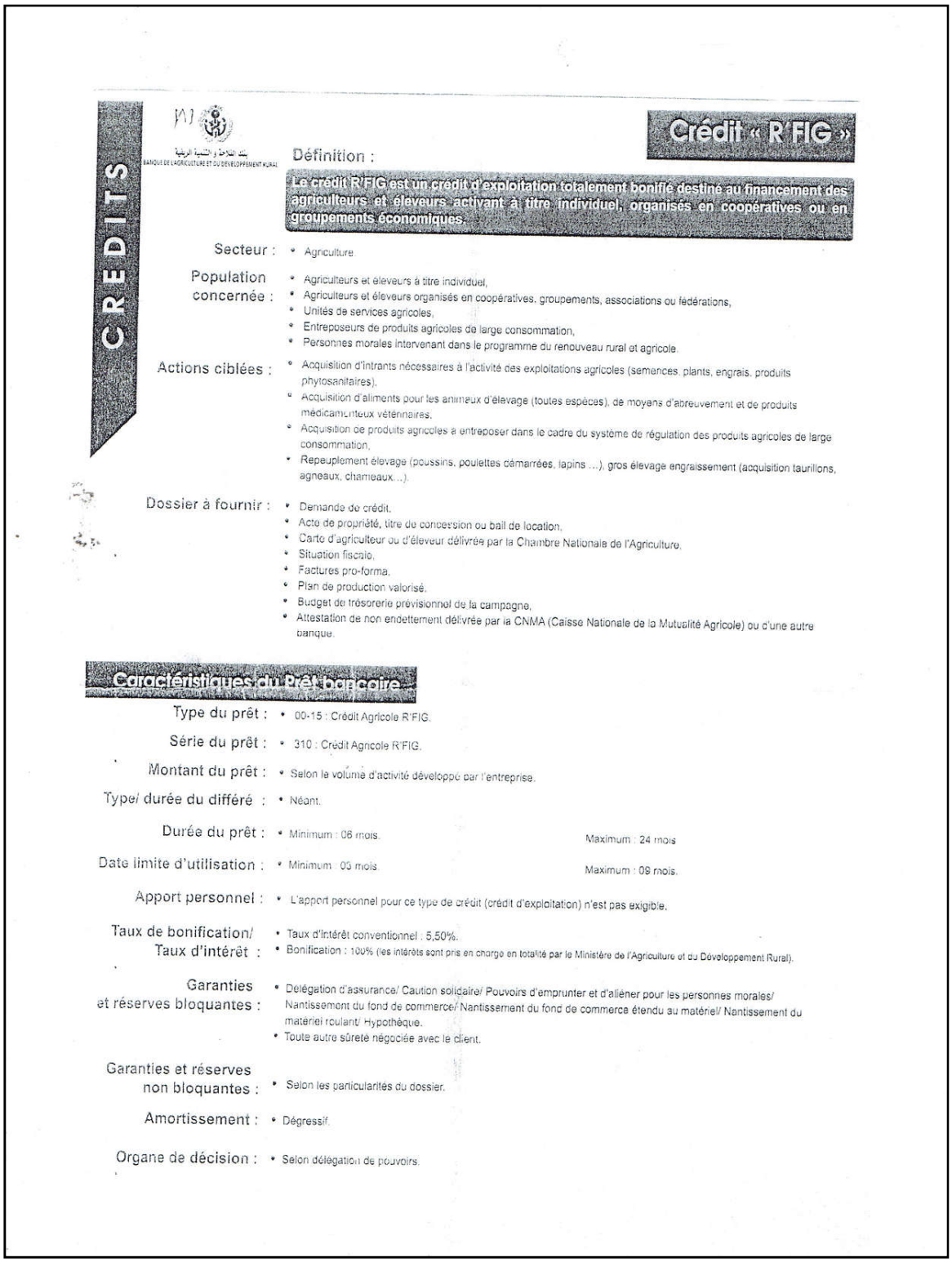

CREDITS

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Crédit « R'FIG »

Définition :

Le crédit R'FIG est un crédit d'exploitation totalement bonifié destiné au financement des agriculteurs et éleveurs activant à titre individuel, organisés en coopératives ou en groupements économiques.

Secteur :
- Agriculture.

Population concernée :
- Agriculteurs et éleveurs à titre individuel,
- Agriculteurs et éleveurs organisés en coopératives, groupements, associations ou fédérations,
- Unités de services agricoles,
- Entreposeurs de produits agricoles de large consommation,
- Personnes morales intervenant dans le programme du renouveau rural et agricole.

Actions ciblées :
- Acquisition d'intrants nécessaires à l'activité des exploitations agricoles (semences, plants, engrais, produits phytosanitaires),
- Acquisition d'aliments pour les animaux d'élevage (toutes espèces), de moyens d'abreuvement et de produits médicamenteux vétérinaires,
- Acquisition de produits agricoles à entreposer dans le cadre du système de régulation des produits agricoles de large consommation,
- Repeuplement élevage (poussins, poulettes démarrées, lapins ...), gros élevage engraissement (acquisition taurillons, agneaux, chameaux...).

Dossier à fournir :
- Demande de crédit,
- Acte de propriété, titre de concession ou bail de location,
- Carte d'agriculteur ou d'éleveur délivrée par la Chambre Nationale de l'Agriculture,
- Situation fiscale,
- Factures pro-forma,
- Plan de production valorisé,
- Budget de trésorerie prévisionnel de la campagne,
- Attestation de non endettement délivrée par la CNMA (Caisse Nationale de la Mutualité Agricole) ou d'une autre banque.

Caractéristiques du Prêt bancaire

Type du prêt :
- 00-15 : Crédit Agricole R'FIG.

Série du prêt :
- 310 : Crédit Agricole R'FIG.

Montant du prêt :
- Selon le volume d'activité développé par l'entreprise.

Type/ durée du différé :
- Néant.

Durée du prêt :
- Minimum : 06 mois. Maximum : 24 mois

Date limite d'utilisation :
- Minimum : 03 mois. Maximum : 09 mois.

Apport personnel :
- L'apport personnel pour ce type de crédit (crédit d'exploitation) n'est pas exigible.

Taux de bonification/ Taux d'intérêt :
- Taux d'intérêt conventionnel : 5,50%.
- Bonification : 100% (les intérêts sont pris en charge en totalité par le Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural).

Garanties et réserves bloquantes :
- Délégation d'assurance/ Caution solidaire/ Pouvoirs d'emprunter et d'aliéner pour les personnes morales/ Nantissement du fond de commerce/ Nantissement du fond de commerce étendu au matériel/ Nantissement du matériel roulant/ Hypothèque.
- Toute autre sûreté négociée avec le client.

Garanties et réserves non bloquantes :
- Selon les particularités du dossier.

Amortissement :
- Dégressif.

Organe de décision :
- Selon délégation de pouvoirs.

الملحق رقم 02:

CREDITS

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Crédit « ETTAHADI FÉDÉRATIF »

Définition :

ETTAHADI est dénommé FÉDÉRATIF lorsqu'il est destiné aux opérateurs (transformateurs, conditionneurs et stockeurs de produits agricoles).

Secteur :
- Agroalimentaire.

Population concernée :
- Transformateurs de produits agricoles,
- Conditionneurs de produits agricoles,
- Stockeurs de produits agricoles.

Actions ciblées :
- Transformation de la tomate industrielle,
- Production de lait,
- Production de semences de pomme de terre,
- Fabrication de pâtes alimentaires et couscous,
- Conditionnement et exportation de dattes,
- Production d'olives de table et d'huile d'olive,
- Production de miel,
- Production de produits du terroir,
- Création d'unités d'élevage et centres d'engraissement,
- Insémination artificielle et transfert d'embryons,
- Abattage avicole et découpage,
- Commercialisation, stockage, conditionnement et valorisation des produits agricoles d'origine animale,
- Distribution d'équipements (machinisme agricole, irrigation, serres…).

Dossier à fournir :

- ***Personnes physiques/ morales :***
  - Demande de crédit,
  - Extrait de naissance,
  - Factures pro-format/ Devis,
  - Situation fiscale,
  - Cahier de charges validé et attestation de validation,
  - Permis de construire (pour bâtiments d'exploitation),
  - Acte de propriété ou de concession,
  - Etude technico-économique, établie par un bureau spécialisé agréé par le BNEDER,
  - Autorisation des services de l'hydraulique pour forage,
  - Agrément sanitaire (en cas de nécessité),
  - Autorisation des services de l'environnement (cas de l'élevage).
- ***Personnes morales :***

  Mêmes pièces que les personnes physiques, en plus de :
  - Bilans fiscaux des 3 derniers exercices + dernier rapport du commissaire aux comptes + Situation intermédiaire de l'année en cours,
  - Copie conforme des statuts,
  - Copie conforme de l'agrément (pour les coopératives),
  - Procès verbal de désignation d'un représentant disposant du pouvoir de contracter un emprunt (sociétés et coopératives).

En sus, il sera exigé par la banque les documents suivants :
- **Pour les unités de transformation de produits agricoles d'origine végétale :**
- Contrat ou convention entre le transformateur et l'agriculteur précisant la superficie réservée au produit à transformer, à conditionner ou à stocker,
- Certificat d'agréage de la parcelle délivrée par le CNCC (Centre National de Certification de Semences et de Conformité) et l'agrément lorsqu'il s'agit d'un établissement spécialisé dans le traitement et stockage de semences,
- Rendements et productions prévisionnels.
- **Pour les unités de transformation de produits agricoles d'origine animale :**
- Contrat ou convention entre l'unité et les éleveurs, précisant les quantités à livrer,
- Agréments sanitaires des bâtiments d'élevage délivrés par les services vétérinaires de l'Etat.
- **Pour la distribution d'équipements :** Le dossier classique seulement.

Caractéristiques du Prêt bancaire

Type du prêt :
- CMT : 01-27 : CMT ETTAHADI Fédératif Agricole.
- CLT : 02-27 : CLT ETTAHADI Fédératif Agricole.

Série du prêt :
- CMT : 379 : CMT ETTAHADI.
- CLT : 384 : CLT ETTAHADI.

Montant du prêt :
- CMT : Minimum : 1.000.000 DA. Maximum : 200.000.000 DA.
- CLT : Minimum : 1.000.000 DA. Maximum : 200.000.000 DA.

Type/ durée du différé :
- CMT : 01 à 02 ans.
- CLT : 01 à 05 ans.

Durée du prêt :
- CMT : Minimum : 03 ans. Maximum : 7 ans avec 01 à 02 ans de différé.
- CLT : Minimum : 08 ans. Maximum : 15 ans avec 01 à 05 ans de différé.

Date limite d'utilisation :
- CMT : de 06 à 12 mois maximum à partir de la mise en place du crédit.
- CLT : de 06 à 24 mois maximum à partir de la mise en place du crédit.

Apport personnel :

Pourcentage à définir du montant total du projet :
- Minimum 10% du coût du projet pour une superficie ≤10 hectares.
- Minimum 20% du coût du projet pour les exploitations de plus de 10 hectares.

.../...

CREDITS

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Crédit « ETTAHADI FÉDÉRATIF »

Taux de bonification/ Taux d'intérêt :

- CMT :

5,25% bonifié comme suit : à la charge du client :
  - 0% les 05 premières années,
  - 1% la 6ème et la 7ème année.

- CLT :

5,25% bonifié comme suit : à la charge du client :
  - 0% les 05 premières années,
  - 1% la 6ème et la 7ème année,
  - 3% la 8ème et la 9ème année,
  - A partir de la 10ème année, intérêt non bonifié (5,25%).

Garanties et réserves bloquantes :

- Hypothèque légale grevant le droit réel immobilier résultant de la concession ainsi que l'engagement de l'hypothèque sur la construction à édifier sur le terrain concédé,
- Hypothèque légale de l'exploitation lorsqu'il s'agit de la propriété privée,
- Caution solidaire des associées, des coopérateurs ou des membres du groupement légalement constitué (pour les personnes morales).

Garanties et réserves non bloquantes :

- Nantissement des équipements,
- Gage du matériel roulant,
- Assurance multirisque avec subrogation au profit de la banque.

Amortissement :

- Dégressif.

Organe de décision :

- Selon délégation de pouvoirs.

الملحق رقم 03:

Mr.
Agriculteur
Bir Ouled Khelifa

El Khemis, Le 03/11/2015

A
MONSIEUR LE Directeur de la B.A.D.R
De Khemis Miliana Agence 281

Objet : Demande de Rééchelonnement
Crédit R'fig

Monsieur le Directeur,

J'ai l'honneur de sollicité votre haute bienveillance de bien vouloir accepter ma demande de rééchelonnement de ma dette d'un montant de **7 200 000DA** avec différé de deux ans.

Je vous prie monsieur de directeur d'excusé mon incapacité de payé mes échéanciers a cause des contraintes et autres facteurs tel que les maladies ...

Mais avec les nouvelles méthodes d'irrigation et de traitement les rendements des cultures de maraichères je compte faire des bénéfices et remboursé le crédit que vous me devez de **3 600 000DA** /AN

A cet effet je sollicite acceptation de ma demande de rééchelonnement.

Il reste entendu que je me subjugue à votre obligation et reste à votre disposition pour vous présenter les garanties que vous demanderiez.

Dans l'attente d'une suite favorable veuillez agrée Monsieur le Directeur l'expression de notre haute considération.

Merci

L'intéressé

2015

Objectif :

L'objet de notre travail est comment procéder a remboursé le crédit dû. Afin d'aboutir à cette objectif je vous présente le plan de redressement suivant :

Plan de redressement :

Réalisation de 08ha de blé dur + 12ha de PDT

Pour un chiffre d'affaire de 11 700 000DA, c.à.d.

- *112 500DA par hectare pour le blé dur*
- *900 000DA par hectare pour la PDT*

Pour la première année avec d'un taux d'inflation de 10% pour les années à venir

مكتب الدراسات والخبرة الفلاحية
علياني ليلى
مهندسة دولة في الفلاحة
س.ف.م.رقم:44/04/01/04

BIR OULED KHELIFA

REDRESSEMENT SUR PRËT BANCAIRE

RESTE DU MONTANT ALOUER EN DINARS : **7 200 000**

EXERCICE *2015/2016*

EXERCICE *2015/2016*	PRINCIPALE	RETENUES	RECETTES	CHARGES	NOUVEAU SOLDES
ANCIEN SOLDE DU PRËT ET DE		7 200 000			
DEBUT DE SAISON	Production :blé dur 08ha		900 000	529 412	370 588
	La somme Encaissée	370 588	900 000	529 412	
	TOTAL SOLDE	*370 588*	*900 000*	*529 412*	*370 588*

EXERCICE 2015/2016	PRINCIPALE	RETENUES	RECETTES	CHARGES	NOUVEAU SOLDES
ANCIEN SOLDE DU PRËT ET DE		3 229 412			
Decembre -Juin	Production :Pomme de terre 12ha		5 280 000	3 520 000	1 760 000
Juillet - Décembre	Production :Pomme de terre 12ha		5 520 000	3 680 000	1 840 000
	La somme Encaissée	3 229 412	10 800 000	7 200 000	3 600 000
	TOTAL SOLDE	*3 229 412*	*10 800 000*	*7 200 000*	*3 600 000*

NB: L'exploitant s'engage à verser une somme de: 1 760 000DA la première campagne (six mois).

et une somme de: 1 840 000DA la deuxième campagne (six mois).

EXERCICE *2016/2017*

EXERCICE *2016/2017*	PRINCIPALE	RETENUES	RECETTES	CHARGES	NOUVEAU SOLDES
ANCIEN SOLDE DU PRËT ET DE		3 600 000			
DEBUT DE SAISON	Production :blé dur 08ha		990 000	582 353	407 647
	La somme Encaissée	407 647	990 000	582 353	
	TOTAL SOLDE	*407 647*	*990 000*	*582 353*	*407 647*

EXERCICE 2016/2017	PRINCIPALE	RETENUES	RECETTES	CHARGES	NOUVEAU SOLDES
ANCIEN SOLDE DU PRËT ET DE		3 192 353			
Decembre -Juin	Production :Pomme de terre 12ha		5 808 000	3 872 000	1 936 000
Juillet - Décembre	Production :Pomme de terre 12ha		6 072 000	4 048 000	2 024 000
	La somme Encaissée	3 192 353	11 880 000	7 920 000	3 960 000
	TOTAL SOLDE	*3 192 353*	*11 880 000*	*7 920 000*	*3 960 000*

NB: L'exploitant s'engage à verser une somme de: 1 936 000DA la première campagne (six mois).

et une somme de: 2 024 000DA la deuxième campagne (six mois).

مكتب الدراسات والخبرة الفلاحية
مهندس دولة في الفلاحة
سجل رقم: 04/01/04